الحماية الاجتماعية ومعالجة اشكاليات الأسرة

إعداد

أ.د. محمد أحمد محمود عبد الرحيم
أستاذ التخطيط الاجتماعي وكيل كلية الخدمة الاجتماعية التنموية
لشئون الدراسات العليا والبحوث
جامعة بني سويف

٢٠٢٢

المستخلص:

يأتي اهتمام الحكومات بالكيان الأسري لعدة اعتبارات أهمها منع انفصال الأطفال عن البيئة الطبيعية وهي الأسرة، وبالتالي تضمن بذلك توفير الرعاية والحماية الشاملة التي تعد مطلباً في تحقيق التنمية، التي تتمثل في تنمية رأس المال البشري. استناداً عليه تضمن برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في:

– حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.

– بناء الإنسان المصري. – التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

– النهوض بمستويات التشغيل. – تحسين مستوي معيشة المواطن المصري.

وباعتبار أن الأسرة نسيج اجتماعي متكامل فإن تلك الأهداف تتعامل مع هذا الكيان من خلال ما يرتبط به من مكونات متجانسة، فالأمن القومي بتضمن أمن المواطن، الأمن المالي، الأمن الغذائي..الخ

ويأتي الهدف الاستراتيجي المعني بتحسين مستوي معيشة المواطن المصري متضمناً: الحد من الزيادة السكانية، متوازياً مع توفير الوحدات السكنية المناسبة ببناء المدن الجديدة للقضاء علي التجمعات العشوائية غير الأمنة اجتماعياً وسلوكياً في المقام الأول.

وهو ما يحقق البيئة الايجابية التي ينشأ بها المواطن بشكل مبكر منذ النشأة الاجتماعية الأولي في الأسرة، ما يدعوا الاهتمام بمشكلاتها ومكانتها المجتمعية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية.

وعليه فإن هذا البحث يهدف الى :

١. تحليل نتائج الدراسات العلمية والتجارب الدولية المعنية بالحماية الاجتماعية للأسرة.
٢. تحديد مستخلصات عملية تقنن برامج الحماية الاجتماعية الأسرية وآليات تفعيلها.

وتوصلت تلك الدراسه الى :اتساع برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الارشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني،

اجمعت الدراسات والتجارب المعنية بالحماية الاجتماعية الأسرية علي تباين الأوضاع الاجتماعية للأسر وفقاً للأبعاد الجغرافية، حجم الأسر، المستوي المعيشي، نوعية المشكلات الأسرية، الامكانيات الحكومية والأهلية، وموارد وقدرات أفراد الأسرة، والخدمات المست\امة المقدمة لكل أسرة، مما يتطلب تحسين الوعي للأسرة برامج وأنشطة توعوية لفئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأوضاعهم الأسرية ومستويات التعليم المختلفة ومسئولياتهم الأسرية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، اشكاليات الأسرة، الأسرة

Abstract :

The interest of governments in the family entity comes from several considerations, the most important of which is preventing the separation of children from the natural environment, which is the family, and thus ensuring the provision of comprehensive care and protection, which is a requirement in achieving development, which is the development of human capital. Accordingly, the work program of the Egyptian government (18/2019 - 21/2022) included the strategic objectives represented in:

- Protecting national security and Egypt's foreign policy:
- Protecting national security and Egypt's foreign policy.

- The construction of the Egyptian man. Economic development and raising the efficiency of government performance.

- Improving operational levels. Improving the standard of living of the Egyptian citizen.

Considering that the family is an integrated social fabric, these goals deal with this entity through its related homogeneous components, as national security includes citizen security, financial security, food security..etc.

The strategic objective concerned with improving the standard of living of the Egyptian citizen includes: limiting the population increase, in parallel with providing suitable housing units by building new cities to eliminate unsafe informal settlements socially and behaviorally in the first place.

This is what achieves the positive environment in which the citizen grows up early since the first social upbringing in the family, which calls for attention to its problems and its societal position, especially in light of the economic changes and their social consequences

The study concluded: Expansion of social protection programs, projects and development activities to include the social, awareness-raising and indicative aspect, in addition to the perspective defined by the economic dimension and the comprehensiveness of the national plan for the economic, social, and educational dimensions and linking them to national security and national belonging Studies and experiences concerned with family social protection have unanimously agreed on the different social conditions of families according to geographical dimensions, family size, standard of living, type of family problems, governmental and civil capabilities, resources and capabilities of family members, and sustainable services provided to each family. This requires improving family awareness, programs and awareness activities for groups of society of different ages, family situations, different levels of education, and their family responsibilities in general.

مقدمة :

تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية التي يمتد تأثيرها ليس فقط لأعضائها، بل يمتد تأثيرها بالكيان المجتمعي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها موضع أهتمام كافة السياسات الحكومية.

هذا ما يجعل حكومات غالبية الدول تكفل لها برامج الحماية الاجتماعية حفاظاً علي بنيتها الثقافية وهويتها القومية، بجانب ضمانات تقدمها المشروطة بفكر وسواعد مواطنيها.

وتمتد نتائج نجاح برامج الحماية الاجتماعية للأسرة ليس فقط كمعالجة لمشكلاتها باعتبار أنها مسئولية الدولة، ولكن أيضاً لأنها تحقق بناء مواردها البشرية كمعالجات استراتيجية لأوضاعها المستقبلية، بجانب ما توفره من مواردها وامكانياتها جراء الوقاية من تبعات المشكلات الأسرية في حالة الوقاية والتوعية.

وتسعي الدراسة إلى مستخلصات علمية لدراسات وتجارب وخبرات إمبريقية ترتبط بالحماية الاجتماعية الأسرية، وعليه فإنها تتضمن المحاور التالية:

- **مشكلة الدراسة.**
- **أهمية الدراسة وأهدافها.**
- **تساؤلات الدراسة.**
- **مفاهيم الدراسة والمعالجة النظرية.**
- **الاستراتيجية المنهجية.**
- **تحليل الدراسات العلمية والتجارب الدولية.**
- **مستخلصات الدراسة.**

أولاً: مشكلة الدراسة.

يأتي اهتمام الحكومات بالكيان الأسري لعدة اعتبارات أهمها منع انفصال الأطفال عن البيئة الطبيعية وهي الأسرة، وبالتالي تضمن بذلك توفير الرعاية والحماية الشاملة التي تعد مطلباً في تحقيق التنمية، التي تتمثل في تنمية رأس المال البشري Human capital development من خلال النمو الصحي السليم للطفولة المبكرة، والخدمات الأساسية، وتوفير شبكة أمان لضمان عدم وقوع الأسر في براثن الفقر. ((Getrude, 2019

وقد انتهت توصيات بعض المؤتمرات الدولية من أهمها (المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري) إلى مجموعة من الآليات المعنية بتحقيق الحماية الاجتماعية الأسرية وفقاً للأتي: (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٩، ٧-٩، بتصرف)

١. تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال حماية الأسرة من خلال:

تعزيز قدرات المهنيين في القطاع القانوني والصحي والاجتماعي.

٢. توفير خدمات شاملة في جميع المناطق خاصة التوعوية.
٣. تطوير معايير وإجراءات وأدلة للمؤسسات في مجال حماية الأسرة من العنف.
٤. تعزيز التعاون بين القضاء والشرطة والخدمات الصحية والاجتماعية والتربويةومنظمات المجتمع المدني، مع مأسسة الابلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.

وجاء الدستور المصري معبراً عن تطلعات الشعب المصري نساءً ورجالاً في تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد شمل الدستور عدة مواد تنص على العدالة والمساواة فتنص (المادة ٨) من الدستور على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن حياة كريمة للمواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون، كما تنص (المادة ٥٣) من الدستور على أن "المواطنون لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أوالعقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوي الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي". (المجلس القومي للمرأة ، ٢٠١٧، ص٤)

استناداً عليه تضمن برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في: (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٨، ص ١٧)

- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.
- بناء الإنسان المصري. – التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
- النهوض بمستويات التشغيل. – تحسين مستوي معيشة المواطن المصري.

وبتحليل مضمون البرنامج يستنتج الرؤية المتكاملة للاطار العملي للأهداف الاستراتيجية التي تؤمن حماية الأمن القومي، تحسين الأداء للمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالخدمات الاجتماعية والتنموية وصولاً إلي تحسين مستوي المعيشة للمواطن.

وباعتبار أن الأسرة نسيج اجتماعي متكامل فإن تلك الأهداف تتعامل مع هذا الكيان من خلال ما يرتبط به من مكونات متجانسة، فالأمن القومي بتضمن أمن المواطن، الأمن المالي، الأمن الغذائي..

ويأتي الهدف الاستراتيجي المعني بتحسين مستوي معيشة المواطن المصري متضمناً: الحد من الزيادة السكانية، متوازياً مع توفير الوحدات السكنية المناسبة ببناء المدن الجديدة للقضاء علي التجمعات العشوائية غير الأمنة اجتماعياً وسلوكياً في المقام الأول.

وهو ما يحقق البيئة الايجابية التي ينشأ بها المواطن بشكل مبكر منذ النشأة الاجتماعية الأولي في الأسرة، ما يدعوا الاهتمام بمشكلاتها ومكانتها المجتمعية، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن: ماهي المشكلات الأسرية المعاصرة؟ وما هي برامج الحماية الاجتماعية المكفولة للأسرة؟

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها.

تمثل الأسرة المصرية الكيان الاجتماعي الأكثر تأثيراً في الحياة الاجتماعية، ويمتد هذا التأثير على لمجتمع عبر حياة الإنسان، فهي المكون الأول في التنشئة الاجتماعية والضابط لسلوكيات المواطنين، وبالتالي فإن الاهتمام بمشكلاتها ومعالجتها قد يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي المعني ببناء الإنسان المصري.

وبتحقيق الحماية الاجتماعية الأسرية قد يتحقق الهدف الاستراتيجي المعني بحماية الأمن القومي من خلال مجابهة كافة صور الإرهاب والفكر المتطرف وتنمية الوعي الوطني بالمخاطر التي تحيق بالبلاد، وهو أيضاً ما نوهت إليه منظمة العمل الدولي (تقرير ١٧– ٢٠١٩) بالمشكلات الاجتماعية التي لايزال سكان العالم يعانون منها، وكذلك الحال بالنسبة لكثير من الأسر في بعض دول العالم من مشكلات اقتصادية، اجتماعية، صحية، وتعليمية.

انطلاقاً من تلك الأهمية تحددت أهداف الدراسة في الأتي:

٣. تحليل نتائج الدراسات العلمية والتجارب الدولية المعنية بالحماية الاجتماعية للأسرة.
٤. تحديد مستخلصات عملية تقنن برامج الحماية الاجتماعية الأسرية وآليات تفعيلها.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة.

١. ما المحددات العلمية للحماية الاجتماعية للأسرة؟
٢. ما المعالجات العملية لبرامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بمشكلات الأسرة؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة والمعالجة النظرية.

الحماية الاجتماعية.

يجد مصطلح الحماية الاجتماعية استخداماً في أدبيات السياسة والرفاهية والضمان الاجتماعي، وقد عرف من قبل الإتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية " أنها مجموعة برامج الضمان والتأمين الاجتماعي التي تقدم دعماً نقدياً قائمة علي الاشتراكات كالمعاشات أو استحقاقات البطالة أوالاعانات المادية، وقد تكون غير نقدية سلع أو خدمات للأطفال والأسر." (Kamerman & Gabel- 2006, p4)

وتحدد منظمة العمل الدولية "الحماية الاجتماعية على أنها "جميع التدابير التي توفر مزايا نقدية أو عينية لضمان أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية، تضمن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة من جملة أمور من بينها قلة الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة والفقر العام والاستبعاد الاجتماعي ؛ كما أنها تضمن الحصول

على الرعاية الصحية الأساسية ، وتوفر الدعم الأسري، وخاصةً للأطفال والمعالين من البالغين." (The United Nation Report 2018)

ويركز التحديد السابق الجانب الصحي الذي تشملها برامج الحماية الاجتماعية للأسرة مؤكداً علي التدابير الخاصة بالرعاية الصحية لمكونات الأسرة سواء الأطفال والأمهات والمعاقين وكبار السن، ويعتبر التحديد السابق للحماية الاجتماعية مرتبطاً وبديلاً بمفهوم الضمان الاجتماعي "Social Protection" is an alternative term for "Social Security" .

وحددت منظمة الضمان الاجتماعي الدولية الحماية الاجتماعية أنها "سلسلة من آليات توزيع الدخل على أساس قيم التضامن والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان The values of Solidarity, social justice and respect for human dignity.، التي تضمن استفادة فئات المجتمع وتقليل التفاوتات أو ازالتها بما قد ينتقص من قدراتهم طوال حياتهم، وتيسير تكافوء الفرص والمساهمة في تحقيق الرفاه علي المستوي الفردي والجماعي." (International Social Security Association, 2018)

ويركز التعريف علي العدالة الاجتماعية التي تتأتي من توزيع الدخل بشكل يراعي التضامن والأمان بشكل يحفظ الكرامة للمواطنين.

وقد حددت الإسكوا تعريف الحماية الاجتماعية "المساواة بين الجميع في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من تحقيق طاقاتها في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها." (نشرة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٤، ص٢)

فترتبط الحماية الاجتماعية بمعيار المساواة بشكل يفسر العدالة بين فئات المجتمع وفقاً للمساواة في الحصول علي الموارد وفرص الحصول عليها بشكل متساو بين الرجال والنساء بجانب تمكين الفئات المحرومة، وبالتالي فأن الحماية الاجتماعية تستند علي مقومات تتمثل في : المساواة بين المواطنين بغض النظر عن النوع ، الاهتمام بالفئات المحرومة، واشراكهم في عملية صنع القرار.

وتستخدم منظمة العمل الدولية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مصطلحي "الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية "بالتبادل بمعني المزايا النقدية أو العينية للحماية من المخاطر وتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتختص بالتدابير المتمثلة في الأتي": (Magdalena & Carly, 2012)

(أ) قلة الدخل المرتبط بالعمل (أو الدخل غير الكافي) الناجم عن المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة.

ب) عدم الحصول على الرعاية الصحية أو الحصول عليها بشكل لا يمكن تحمله.

ج) عدم كفاية الدعم الأسري، خاصة للأطفال ومعالي البالغين.

د) الفقر العام والإقصاء الاجتماعي.

ويحدد التعريف بشكل إمبريقي الفئات والحالات التي تشتملها الحماية الاجتماعية من خلال الدعم النقدي أو العيني، ويقترب هذا التعريف من موضوع الدراسة ووحدته المتمثلة في الأسرة.

يستنتج من مدلول تلك التعريفات خصائص مفهوم الحماية الاجتماعية المتمثلة في:

- الدعم الدولي لبرامج الحماية الاجتماعية متمثلة في منظمة الأمم المتحدة .. وغيرها.
- التشريع القومي والقوانين تحقق الإطار الشرعي لتنفيذ مشروعات وخدمات الحماية الاجتماعية.
- تتطلب الحماية الاجتماعية تدخل أجهزة الدولة والمؤسسات الخدمية والمختصة بالرعاية الاجتماعية تحقيقاً للحد الأدني للأسرة، والأمر يتطلب تشارك منظمات المجتمع المدني الذي يحقق التغطية البديلة للفئات المهمشة من جانب ومن جانب أخر تحقيق التوازن الخدمي للفوارق الاشكالية لمستوي حاجة الأسر فيما بينها.
- تتطلب توفر المقومات المتمثلة في الأتي:
  - العدالة الاجتماعية: تتطلب تقدير درجة الحاجة بين مستوي الوضع الاشكالي للأسرة، من حيث الحجم، الدخل، النفقات، وطبيعة الإشكاليات.
  - الشمول: للخدمات المطلوبة لدعم الأسرة متمثلة في الدخل، الصحة، التعليم..
  - التكامل والتنسيق: بين أجهزة الدولة النوعية من جانب وبينها وبين منظمات المجتمع المدني، وبرؤية متكاملة جميعها معاً مع برامج الأجهزة الدولية.

الاتفاقات الدولية والاستحقاقات الدستورية:

تعد اليونيسف شريكًا عالميًا رائدًا في مجال الحماية الاجتماعية، حيث تعمل في أكثر من ١٥٠ دولة لتقديم المساعدة الاجتماعية – من برامج التحويلات النقدية إلى خدمات الرعاية الاجتماعية – التي تتعامل مع فقر الأطفال بجميع أبعاده، تشمل أنشطة الحماية الاجتماعية: (UNICEF, 2018)

- توليد أدلة على فقر الأطفال وضعفهم، وتأثير برامج الحماية الاجتماعية على الأطفال.
- العمل مع الحكومات والشركاء لترجمة أهداف الحماية الاجتماعية إلى قوانين وسياسات.
- تقديم الدعم الفني لإنشاء وتوسيع برامج التحويلات النقدية الوطنية من خلال التشخيص الأساسي، والسجلات، وأنظمة الرصد والتقييم، وتطوير القدرات اللامركزية.
- ربط الأسر في برامج الحماية الاجتماعية بالمعلومات من أجل تنمية الطفل، وتشجيع استيعاب خدمات التغذية والصحة والتعليم.
- تعزيز نهج إدارة الحالات من خلال دمج البيانات المتعلقة بالطفل في السجلات الاجتماعية والمستفيدين للإحالات التبادلية والرعاية الاجتماعية.
- تعزيز استجابة نظم الحماية الاجتماعية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات.

وعلي الصعيد القومي استخدم المشرع المصري مصطلح "الحماية الاجتماعية" في قانون حقوق الأشخاص مقترناً بذوى الإعاقة المادة (رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨) وعرفها بأنها "تمتع الأشخاص ذوى الإعاقة بجميع حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين، بما فى ذلك حقهم فى الضمان الاجتماعي، وفى مستوى معيشي اللائق، وضمان مشاركتهم فى البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسهم في الحد من الفقر والاستبعاد وعدم المساواة، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي بهدف تلبية احتياجاتهم من خلال تأمين الدخل، والوصول للرعاية الصحية والتضمين داخل المجتمع، وحمايتهم من الأزمات والكوارث حتى يتحقق لهم الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية." (المادة ٣/٧) (العشري، ٢٠١٨)

ويتضح من التعريف المضمون التشريعي للحماية في أنها تشتمل الحق في تلبية الحاجات المعيشية من مستوي معيشي لائق، عدم الاستبعاد، والتأمين ضد الفقر، الحماية من الأزمات والكوارث، والرعاية الصحية، من خلال المشاركة وصولاً إلي هدفين أساسيين ما الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وينظر القانون المصري إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، ويبدو ذلك جلياً فيما يلى: (العشر، ٢٠١٨)

١. حرص المشرع على إضفاء القيمة الدستورية للحق في الحماية االجتماعية، حيث نص دستور مصر ٢٠١٤ صراحة على أن، تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقاً للقانون.. (المادة ١٧)، ويلزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً (المادة ٤/١١)، كما تلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة (المادة ١٨ ٤/٣)، ونص على أن يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر (المادة ١/٢٧)، ونص على أن تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والأمن الصحى، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية (المادة ١/٧٨)،

٢. يتضمن الدستور نصاً صريحاً يلزم الدولة بالإتفاقات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة (المادة ٩٣)

٣. ألا يقصر المشرع حق الحماية الاجتماعية على المواطنين فقط، بل يسمح للأجانب المقيمين في مصر بالتمتع بهذا الحق بشرط المعاملة بالمثل، وفى ذلك تقضى المادة الأولي من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ ، بأن يسرى هذا القانون على المصريين، كما يسرى على رعايا الدول الأخرى المقيمين في مصر بشرط معاملة المصريين فيما يتعلق بمساعدات الضمان الاجتماعي في تلك الدول بالمثل.

٤. حزمة تشريعات الأحوال الشخصية:

- حيث أصدرت الدولة تشريعات تكفل حماية الأسرة والمرأة والأبناء بناء علي اقتراح مشروعات جديدة أو تعديل القوانين القائمة منها: القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بتنظيم بعض أوضاع واجراءات التقاضي في مجال الأحوال الشخصية، وفض المنازعات، وفي عام ٢٠٠٤ إنشاء محاكم متخصصة للأسرة والآخر صندوق لتأمينها وأبنائها، ثم في ٢٠٠٥ صدر قانون برفع سن الحضانة للأبناء والإناث والذكور إلي ١٥ عاماً علي حد السواء، وإذاء الإعالة صدر قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعفاء الرجل والمرأة من الضرائب في حالة إعالة الأسرة، كما صدر قانون الطفل رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ والذي رفع سم الزواج للذكور والإناث إلي ثمانية عشرة عاماً وتجريم ما يخالف ذلك، ثم في عام ٢٠١٢ رفع حد الإعفاء لاعالة الأسرة والأطفال. (المجلس القومي الوطني، ٢٠١٤، ص١٠)

٥. التأمين الاجتماعي والصحي:

صدر قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي أصبح بمقتضاه حق الزوج صرف معاش زوجته المتوفاه، كذلك قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن التأمين الاجتماعي والاقتصادي الذي تضمن إدماج المرأة والطفل ضمن برنامج مظلة التأمين الصحي، الموكل لهيئة التأمين الصحي، حيث يتلقي الطفل والمرأة خدمات علاجية ورعاية طبية مجانية. (المجلس القومي الوطني، ٢٠١٤، ص١١)

"وتمتد التغطية التأمينية لتشمل كافة الفئات التي تعتمد علي دخلها من العمل بصفة أساسية، وتوفير سبل الضمانات التي تكفل حماية أفراد الأسرة المؤمن عليها فيما قد يتعرضون له من مخاطر تطرأ علي أحوالهم الاجتماعية، بما في ذلك من كانوا غير مستحقين في المعاش وقت وفاء المؤمن عليه، ووتضمن تلك الفئات: الشيخوخة، العجز، الوفاة، التعطل أو البطالة، المرض، والإصابة"(حبيب، ٢٠٠٧، ص٩٦) ، وقد تم تعديل هذة القوانين بإضافة حالات وفئات أكثر ضماناً لتحقيق الحماية الاجتماعية الكاملة للأسرة.

وقد امتدت الشبكة التأمينية لأفراد الأسرة سواء: طلاب المدارس والجامعات، عاملين بالقطاع الحكومي والعام وأيضاً الخاص، والمعاشات والأرامل (مجلة التأمين الصحي، ٢٠٠٠)،

وبدأت الحملات والقوافل الصحية في كافة أرجاء المحافظات والمراكز والقري التي كفلت الكشف الطبي المجاني مثل: برنامج الدولة لـ ١٠٠ مليون صحة، والكشف المبكر لأمراض الثدي، ولا تزال الدولة تخطط للمزيد من البرامج الصحية المستهدفة الأسر الفقير بشكل أساسي.

الحماية الاجتماعية مطلياً أهداف التنمية المستدامة وغاياتها:

اهتمت تقارير التنمية المستدامة بالأوضاع المعيشية للأسرة من عدة جوانب من أهمها القضاء علي الفقر باعتبار مؤشراته ذات دلالة في العديد من الأهداف التنموية الأخري ، فالفقر لا يشمل فقط عدم القدرة علي توفير الحاجات الأساسية، والتي تؤدي إلي الجوع وسوء التغذية وإلي عدم وجود المسكن الملائم أو ضعف فرص الحصول علي التعليم وما إليها من الخدمات الأساسية، بل يتعدي ذلك فإنتشار الفقر يعني تعثر خطط وبرامج التنمية لذا يركز الهدف الأول علي إيجاد عالماً خالياً من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ بإتخاذ عدد من التدابير مثل: توفير الحماية الاجتماعية، والانتفاع بالموارد الاقتصادية، والحد من تأثر السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث الاجتماعية والاقتصادية. (الجهاز المركزي، ٢٠١٨، ص ٢٢)

وتعد الحماية الاجتماعية والحق في الضمان عنصراً من اهتمامات أجندة العمل الدولي التي تبنتها المنظمات الدولية وعلي رأسها منظمة العمل الدولية منذ نشأتها عام ١٩١٩، وقد تكون مبادرات بعض الدول سابقة عن هذا العهد لكنها كانت بشكل فردي أو داخل حدودها الإدارية لنوازع دينية قيمية أخلاقية أولدوافع حضارية، أو بشكل أهلي وبوادر فاعلي الخير.

إلا أن الحماية الاجتماعية أدرجت بشكل رسمي بكفالتها وشرعيتها بالتوقيع الرسمي لغالبية دول العام وصكوك حقوق الإنسان، الذي تضمن ١٦ معيار للسياسات الوطنية للحماية الاجتماعية، ثم التوقيع علي أرضيات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (World Social Protection Report 2019, p1) ، وقد أدرجت الحماية الاجتماعية المكفولة لرعاية الأسرة من خلال الأهداف التنموية المتمثلة في الأتي: (World Social Protection Report, 2019)

الهدف ١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ويتضمن:

- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام٢٠٣٠.

الهدف ٢. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار ويتطلب:

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.

الهدف٣ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويتحقق من خلال:

- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

الهدف ٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وفقاً للأتي:

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام٢٠٣٠.

الهدف ١٠ . الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وفقاً للأتي:

- اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

الهدف ١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات من خلال:

- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات.

الأسرة ومشكلاتها.

تجد المعالجة النظرية لمفهوم الأسرة شيوعاً بين العديد من التخصصات العلمية التي اتفقت علي تجريد خصائصة ومحدداته، مما أدي إلي رسوخ المقصود بالأسرة ومقوماتها الاجتماعية، وسيتم معالجة المفهوم بشكل يقنن المعني مستخلصاً التعريف الإجرائي الدال عليه.

يعني مصطلح الأسرة : أهل الرجل وعشيرته، والجماعة التي يربطها أمر مشترك. (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٠، ص ١٦)

وتفسر بعض النظريات البنيوية الأسرة باعتبارها المكون الأساسي لمفهوم المجتمع، محددة سمتين أساسيتين تتصف بها: الشكل العضوي البيولوجي، والشكل العضوي الاجتماعي وبالتالي فإنها "تخضع للنظم

الاجتماعية التي يمكنها من ضبط السلوك لأعضائها والمتمثلة في: التكامل، التماسك، التضامن، والتوجيه." (عارف، ١٩٨١، ص٩٧)

كما تحدد نظرية التنشئة الاجتماعية "الأسرة مجتمعاً كيان تتم فيها عمليات التنشئةالاجتماعية." (الفوال، ١٩٨٢ ، ١٦٥)

وتحدد النظرية السلوكية الأسرة أنها "جماعة أولية يجمع بين أعضائها أواصر الصداقة والحب والمعرفة الشخصية." (خير الله ، بدون ، ص ٣٤٣)

يستخلص من هذا أن الأسرة تتسم بمكونين أساسيين : المكون البنائي المتمثل في أعضائها بحكم التواجد الفسيولوجي، والمكون الوظيفي الذي يحتم عليها عملية تلبية الحاجات، التنشئة الاجتماعية، الضبط السلوكي.

ويحدد قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأسرة في تصنيف لأشكالها بالأتي: (السكري، ٢٠٠٠، ص ٩٢)

- الأسرة مغلقة Closed family : بناء أسري لأعضلئها يحافظون علي علاقات داخلية عالية التماسك والاعتماد علي بعضهم البعض.
- أسرة انجابية Family of procreation : أسرة بدأت بزوجين من البالغين كلاهما له القدرة علي الانجاب.
- أسرة بديلة Foster family: شكل من أشكالر رعاية الأطفال الأيتام مجهولي الأبوين أول الأطفال الذين يتعذر علي أبائهم رعايتهم بسبب مرضهم أو احتجازهم في السجن.
- أسرة رابه Stepfamily : جماعة علاقة أوليةلأفرادها يرتبطون ببعض نتيجة زواج متتالي مثل أبناء الزوج من زوجة أخري وأبناء الزوجة من زوج سابق والطفل الربيب هو ابن الزوج أو الزوجة من زوج سابق، والأخ الربيب والأخت الربيبة أو ابن أو بنت زوج الأم أو زوجة الأب.
- أسرة مخلطة Blended family: أسرة تتكون من مجموعة أسر ترتبط مع بعضها عن طريق الزواج أو تحتي أي ظروف أخري(كالأسر البديلة) ويستخدم هذا التغبير أيضاً للإشارة إلي أنواع القرابة المختلفة أو الجماعات التي ليس بينها قرابة ويسكن أعضائها مع بعضهم ويقيمون بينهم الأدوار المتعددة للأسرة.
- أسرة معيشية Household: تعبير يستخدم في مسوح تعداد السكان حيث يشير إلي وحدة اقتصادية واجتماعية تتألف من أسخاص يعيشون معاً في مسكن واحد سواء بينهم قرابة أم لا.
- أسرة مفككة Broken home: هي الأسرة التي يغيب عنها علي الأقل أحد الوالدين بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر.
- أسرة ممتدة Extended family: مجموعة من الأقارب تشمل صلات النسب للأسرة النووية مثل الجد والجدة، والأعمام والعمات، وأبناء الأخوات وأبناء الأعمام.

- الأسرة النووية Nuclear family: جماعة القرابة التي تتكون من الأب والأم وأبنائهم.
- أسرة مبنية علي زواج جديد Reconstituted family: إعادة تشكيل أسرة بازواج الشرعي من زوج وزوجة سبق لهما الزواج وأي منهما أو كلاهما له أطفال من الزواج السابق.
- أسرة متعددة المشاكل Multiproblem family : مجموعة من الأقارب يقابلهم الأخصائي الاجتماعي ويساعدهم في معالجة مشاكل مختلفة متنوعة سواء علاقات اجتماعية أو صعوبات شخصية في وقت واحد.

ويصف التعريف بشكل أقرب للتحليل الواقعي الوظيفي أنماط الأسرة للتفرقة بين الأوضاع التي تتباين من خلالها والمشكلات التي تنجم من بنائها أو لظروف ومستجدات مجتمعية أو وظيفية أو بنائية.

ويقصد من مفهوم الأسرة بمتن الدراسة مجموعة من الأشخاص يتواجدون معاً بحكم الارتباط الشرعي، تجمعهم علاقات اجتماعية، وأدوار وظيفية لكل منهم، ومسئولية اقتصادية، وتربوية ومكانية مستمرة حتي الاستقلال عنها ببناء أسرة جديدة.

وقد بين كل من (السرطاوي والصمادي) الضغوط التي تتعرض لها أسر المعاقين بشكل عام في الأتي: (القمش والجواله ٢٠١٤، ص– ص ٤٢٩، ٤٣٠)

١. انغزال الأسرة عن الوسط الاجتماعي الداعم الذي يتمثل في الأقارب والأصدقاء الذين يمكن أن يقدموا العون للأسرة.
٢. تطرف أدوار أفراد الأسرة وعزل الأدوار بين أعضاء الأسرة.
٣. التكلفة العالية إذ أن العناية بالطفل المعاق جسمياً وصحياً تعد مكلفة، وتتطلب توفير أموال كبيرة قد لا تستطيع الأسرة تحملها.
٤. احترام الذات للوالدين ومكانتهما الاجتماعية.
٥. الخوف من المستقبل، إذ أن الطفل المعاق يحتاج إلي رعاية وعناية خاصة بشكل مستمر.
٦. صعوبة الحصول علي الخدمات المناسبة للطفل.
٧. أثار العلاج الطبي، إذ يحتاج المعاق في كثير من الأحيان إلي العناية الطبية.
٨. نقص مهارات العناية بالطفل، وليس مهارة في التعامل مع الطفل وإعاقته، وذلك لعدم توفر المعلومات، وانعدام التجارب الشخصية والعائلية.
٩. عدم التمتع بأوقات الفراغ بسبب الرعاية المتواصلة التي يجب توفيرها للطفل المعاق من قبل الأسرة.

الحماية الاجتماعية للأسرة.

يحدد (Gracia & Gruat ,2003, p10) ضمن تحليل لموضوع أثار العولمة والفقر والبطالة والنمو السكاني وانعكاساتها علي أنظمة الحماية الاجتماعية، بأنها معقدة ومتعددة الأوجه مما يعرض المجتمع وكياناته الاجتماعية ومنها الأسرة لمخاطر مجتمعية، وقد حدد بشكل عملي هذه المخاطر في الأتي:

- المخاطر الصحية التي يتعرض لها صغار السن وحديثي الولادة في الأسرة نتيجة الفقر.
- المخاطر التي تصل لأزمات نتيجة الاعاقة بكافة أنواعها للأطفال والكبار.
- المعاناة من الجوع والمأوي الناجمة عن انخفاض الدخل أو فقده.
- خروج صغار السن للعمل وتعرضهم للتسرب من التعليم.
- افتقاد التعليم والتدريب والمهارات اللازمة لتحسين فرص عمل أفضل.
- افتقاد الحوار وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
- التعرض لمخاطر الاضطهاد والحروب والكوارث المفاجئة.
- افتقاد التأمين الاجتماعي والصحي.

وقد تمثلت جهود منظمة الفاو المختصة بالحماية الاجتماعية في مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والضعف ، وتخفيف حدة الفقر والحرمان الشديد، وتشمل الحماية الاجتماعية ثلاثة أنواع من البرامج: (SOFA, 2015)

١. المساعدة الاجتماعية: التحويلات النقدية أو العينية المشروطة أو غير المشروطة ، أو برامج الأشغال العامة ؛

٢. التأمين الاجتماعي: برامج المساهمة التي تغطي حالات الطوارئ المحددة التي تؤثر على رفاه أو دخل الأسر ؛

٣. حماية سوق العمل: يوفر إعانات البطالة ، ويبني المهارات ويدرب العمال.

وقد تضمن القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي علي أن "تعمل الجمعيات علي تحقيق أغراضها في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها." (قانون الجمعيات الأهلية، ٢٠١٧)

ومن الهام تحديد المبادئ العامة كمقومات لسياسات الحماية الاجتماعية التي يمكن تضمينها كخيارات تنموية تتمثل في الأتي: (Overseas Development Institute, 2001, p11)

- الاستجابة لاحتياجات ولمتطلبات الظروف معيشة، من خلال الدعم التمويني بأسعار معقولة ، سواء في سياق تخطيط الميزانية على المدى القصير والمتوسط للميزانية العامة للأسر والمجتمعات المحلية المستحقة.
- الاستدامة: على الصعيدين المالي والسياسي، مع تعهد الحكومة ضمان أن يعكس دور الدولة في الحماية الاجتماعية لمستوى كافي من الدعم العام لمساعدة أشد الناس فقراً.

- مؤسسية : أي تعميمها مؤسسياً للتنفيذ سواء داخل هياكل الدولة أو المجتمع المدني؛ مبنية على مبدأ استخدام قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات وتجنب خلق التبعية ووصمة العار.
- مرنة: قادرة على الاستجابة لسيناريوهات سريعة التغير وظهور تحديات جديدة في حالة المتغيرات الطارئة والأزمات.

آليات تطوير واستدامة برامج الحماية الاجتماعية الأسرية.

تمثل الحماية الاجتماعية الغطاء التأميني لبرامج الدعم الاجتماعي لكافة المواطنين باختلاف أوضاعهم الاجتماعية، فهي تضمن حد الأمان المجتمعي الذي تضمن به حكومات الدول تنفيذ برنامجها الرعاياتي لرعاياها، وهو معيار التعاقد الرسمي بينهما، وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية فإن منهجيتها التنموية تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً، فعلي الرغم من كونها مشروعة لكافة المواطنين، إلا أن الاستهداف الفئوي يضمن منحقها لمستحقيها، ومن ضمن المعايير الهامة للعدالة المقارنة بين مستوي المعيشة في الريف والحضر، الذكور والإناث، الحاجات الضرورية والحاجات الترفيهية، الأسر المستقرة والأسر المعالة، السكن المتحضر والسكن بالعشوائيات، ومتوسطات الدخل للأسر.

ولتحقيق الاستمرارية والاستدامة فإن آليات الحماية الاجتماعية المكفولة للأسر تتمثل في الأتي: (Overseas Development Institute, 2001, p23, Ibid)

- تطوير الدعم الاجتماعي لبرامج الإصلاح.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف، وجعل النمو أكثر كفاءة.
- توفير الدعم الذي تقوده السياسات لأولئك الذين خارج سوق العمل، مع عدم كفاية الأصول لتحقيق سبل العيش الآمنة.
- توفير الحماية لجميع المواطنين من المخاطر (بما في ذلك الأزمات المالية).
- ضمان معايير المعيشة الأساسية المقبولة للجميع.
- تيسير الاستثمار في رأس المال البشري للأسر والمجتمعات الفقيرة.
- تمكين الناس من اتخاذ التدابير للمخاطر الاقتصادية.
- تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن الاجتماعي (الاستقرار الاجتماعي).
- التعويض عن انخفاض فعالية النظم التقليدية وغير الرسمية لتعزيز أمن سبل العيش.
- ضمان استمرارية وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية اللازمة لتنمية رأس المال البشري وتلبية الاحتياجات الأساسية.

خامساً: الاستراتيجية المنهجية.

تنتهج الدراسة الوصف التحليلي للدراسات والبحوث والتجارب الدولية والقومية والمشروعات التنموية المرتبطة بالمشكلات الأسرية ومعالجتها المطروحة من برامج الحماية الاجتماعية، باستخدام أسلوب العينة المقصودة لتلك الاطروحات العملية، وفقاً للضوابط المتمثلة في الأتي:

١. أن ترتبط الدراسات العلمية والتجارب بالحماية الاجتماعية المكفولة للأسرة أو أحد أفرادها.
٢. أن تمتد التجارب الدولية والإقليمية لمستخلصات وآليات عملية.
٣. مراعاة التركيز علي سياسات الحكومات وبرامجها الاستراتيجية.
٤. التعمق التحليل لحالة الدولة المصرية للوصول إلي مستخلصات يمكن أن تخضع لدراسات مستقبلية.
٥. الإفادة من مشاركة الباحث في المشروعات التنموية التي ترتبط بتوفير سبل الحماية الاجتماعية الأسرية.

وقد اعتمد الباحث في تحليل مستخلصات تلك الدراسات والتجارب وفقاً لما يلي:

١. الدراسات والبحوث العلمية: بلغ عدد الدراسات والبحوث العلمية التي خضعت للتحليل (٢١ دراسة).
٢. التجارب الدولية والقومية: بلغ حجم التجارب الدولية والقومية (٢٠ برنامج).
٣. المشروعات التنموية: بلغ عدد المشروعات والأنشطة التنموية التي شارك فيها الباحث (١٤ مشروع).

وقد انتهجت الدراسة الوصف التحليلي لعينة من البرامج المشروعات التنموية، واستخدم تحليل المحتوي للدراسات العلمية، التجارب الدولية والقومية، التقارير الموثقة المشروعات التنموية بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية وجامعة بني سويف، وخضعت للمعاير والضوابط العلمية المتمثلة في الأتي:

- ارتباطها بالحماية الاجتماعية المقدمة للأسر وأفرادها.
- اشتمالها لخدمات عينية وتحويلية لسكان المجتمع.
- تنفيذه بالمراكز والقري والنجوع.

سادساً: تحليل الدراسات العلمية والتجارب الدولية.

١. الدراسات والبحوث العلمية.

تعددت الدراسات والبحوث العلمية المعنية بالحماية الاجتماعية للأسرة ، ومن أهمها:

دراسة (هيبة، شوشة ٢٠٠٧): عنيت الدراسة بتحليل التجارب الدولية في برامج الدعم المادي والعيني المكفولة للأسر الفقيرة، انتهت الدراسة إلي أهمية نجاح تلك البرامج يتطلب الإجراءات المتثلة في: توفير قاعدة بيانات عن الدخل والأجور للأسر الفقيرة، تعزيز اللامركزية والمشاركة المجتمعية عند صياغ برامج الدعم.

دراسة (عبدالله. ٢٠٠٧): استهدفت الدراسة التعرف علي خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة، ومدي كفاية الخدمات المقدمة لهم، المعوقات التي تحول دون استفادتهم، وصولاً لمؤشرات تدعيم الأسرة،

توصلت الدراسة إلي أن الخدمات الرعاياياتية تتمثل في: خدمات الضمان، والخدمات المرتبطة برعاية الأبناء في التعليم، مشروعات الأسر المنتجة، مشروعات المرأة المعيلة، خدمات رعاية وتأهيل المعاقين، كما أن تلك الخدمات غير كافية بالنسبة لاحتياجات الأسر نتيجة حجم المساعدات الضئيلة، ومن أهم مؤشرات دعم الأسر استهداف الأسر من خلال القوافل التنموية، والأسر ذات الأولوية في المناطق الفقيرة.

دراسة (عبدالرحيم. ٢٠٠٧): عنيت الدراسة بتحديد الخدمات التأمينية المقدمة للأطفال وقياس مدي كفاءتها وفاعليتها، والصعوبات التأمينية ومقترحات تطوير خدماتها، توصلت الدراسة إلي حاجة الأسر إلي المزيد من خدمات التأمين الصحي خاصة التحاليل الطبية والأدوية والأجهزة التعويضية.

دراسة (نوفل، ٢٠٠٧): عنيت الدراسة بتحديد المشكلات الاجتماعية لأسر فقراء الصيادين، ووضع تصور مقترح لمواجهة تلك المشكلات، توصلت الدراسة إلي التصور المقترح الداعم لأسر الصيادين في: توفير الدعم المادي الكاف لشبكة أمان للأسر المحرومة من الرعاية، توفير فرص عمل لأفرادها، قاعدة بيانات لأسر الصيادين، التوعية بقيمة تعليم الأبناء، التثقيف الصحي، ودعم جمعيات تنمية المجتمع المحلي باحتياجاتهم وتوفير فرص منح القروض والأعمال اليدوية للأمهات.

دراسة (يوسف، ٢٠٠٧): استهدفت الدراسة تنمية وعي الأسر الفقيرة بوسائل تحسين مستوي معيشتهم المتمثلة في: تنظيم الأسرة، ترشيد الاستهلاك، المشروعات متناهية الصغر، وعلاقة طريقة تنظيم المجتمع بتحسين مستوي الوعي، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وزيادة وعي الأسر الفقيرة بوسائل تحسين معيشتها في الريف.

دراسة (الشوبكي، حمدي ٢٠٠٨): هدفت الدراسة التعرف علي فاعلية برنامج لتدريب الوالدين علي مهارات الاتصال في خفض الضغوط النفسية وتحسين مستوي التكيف لدي الآباء وأبنائهم، توصلت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوالدين والأبناء فيما يتعلق بالتكيف، كذلك بين الذكور والإناث، كما أن التحسن زاد عند الذكور عن الإناث.

دراسة (بركات، ٢٠٠٨): عنيت الدراسة بمعالجة القضايا المرتبطة بمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة، وإلقاء الضوء علي أشكال العنف ضد الأطفال، والجهود المبذولة لعولمة العنف، وخلصت الدراسة إلي: أن العنف الأسري يأتي في المرتبة الأولي سواء بالضرب والإيذاء الجسدي، أو الإهمال وعدم رعايتهم، لذا أوصت الدراسة بتوفير سبل الحماية الاجتماعية والتشريعية والتشبيك بين الجمعيات الراعية لحقوق الطفل.

– دراسة (خليل، عبدالرحمن ٢٠٠٩): استهدفت دراسة مستويات الإنفاق حسب الحالة التعليمية والعملية لرئيس الأسرة ، ومستويات الإنفاق حسب حجم الأسرة ونوع السكن في الحضر والريف، توصلت الدراسة في بعض نتائجها إلي أن معدلات الإنفاق الأسري علي التعليم يقل في الريف خاصة بين أرباب الأسر الفقيرة المتعطلين، كما أنه يزيد بين أرباب الأسر المتعلمين.

– دراسة (عياد ٢٠٠٩) : استهدفت دراسة خصائص النساء صغيرات السن، ومستوي معرفتهن بوسائل تنظيم الأسرة، توصلت الدراسة إلي ارتفاع زواج النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن ١٦ سنة في ريف وجه قبلي، وأوصت بأهمية حملات التوعية للفتيات والمتزوجات.

– دراسة (خضر، عبدالعاطي ٢٠٠٩): استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين طبيعة المناخ الأسري لدي الشباب الجامعي وبين وعيهم بدوافع الزواج العرفي، أوصت الدراسة الاهتمام بتوفير المناخ الأسري الإيجابي ومراعاة الأساليب الوالدية السوية عند التعامل مع الأبناء خاصة في مرحلة المراهقة والشباب، مع دعم البرامج الإرشادية من خلال الجهود الحكومية والأهلية.

– دراسة (الطايفي، ٢٠٠٩) : استهدفت الدراسة التعرف علي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمتعاطي المخدرات والوصول لمقترح للوقاية من التعاطي، أوصت الدراسة من خلال التصور المهني المقترح إلي تفعيل دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في القيام بالدور الوقائي والإرشادي تجاه الشباب.

– دراسة (قنديل، وأخرون ٢٠١١) : استهدفت دراسة الحالة المعيشية للأسرة والنمط الاستهلاكي وعلاقته ببعض المتغيرات الااقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين نمط الاستهلاك والحالة المعيشية للأسر، وأوصت الدراسة إلي توعية ربة الأسرة بأهمية ترشيد الاستهلاك ودور وسائل الاعلام ومؤسسات ووزارات الدولة في التوعية الأسرية.

– دراسة (المنصور ٢٠١١) : عنيت الدراسة بتحديد حاجات أسر الأيتام لبرامج الرعاية الأسرية، وقد خلصت الدراسة إلي توصيف لوظائف الخدمة الاجتماعية المتمثلة في: تقدير الموقف، التمويل، تحليل السياسات، كذلك توصيف تنظيمي وإداري لوحدة الإرشاد الإداري بالجمعية.

– دراسة (المعيوف، ٢٠١٣) : عنيت الدراسة بالبرامج المكفولة برعاية المرأة المعيلة في المجتمع السعودي بما يسهم في تحسين نوعية الحياة الأسرية، توصلت الدراسة إلي أن البرامج الخاصة بالحماية من خلال الضمان الاجتماعي تتمثل في: المعاش، حالات السجن، المتزوجات السعوديات من أجانب.

– دراسة (Liou, 2014) : عنيت الدراسة باحتياجات الفئات المحرومة من الرعاية الاجتماعية والمعرضين من الأطفال من الاستبعاد الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلي حاجة الأطفال خاصة فاقدي أحد الوالدين والأسر التي تسكن الريف إلي أنماط الحماية الاجتماعية المتمثلة في: متطلبات الحياة اليومية والعامة، الرعاية الصحية، الخدمات الأساسية، الأمن الاجتماعي.

– دراسة (إبراهيم ٢٠١٤): عنيت الدراسة بتحديد العلاقة بين متغيرات السن، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، والعضوية بالمنظمات الاجتماعية، الإلمام بمشكلات المجتمع المحلية، الرضا عن خدمات جمعية تنمية المجتمع المحلي، الإنتماء للقرية، المشاركة في المشروعات التنموية، وبين درجة استفادة المبحوثات من أنشطة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مجال المرأة الريفية.

– دراسة (Arcos,et.al,2014): استهدفت الدراسة بتحليل الظروف الاجتماعية وتأثيرها بالرعاية الصحية المقدمة للأسر من خلال الخدمات الاجتماعية والصحية التي تتلقاهاالأمهات من المراكز الصحية في شيلي، وانتهت الدراسة إلي أن برنامج الحماية الاجتماعية الأسري يتضمن تحسين المستوي المعيشي من خلال برنامج الرعاية الاجتماعية المتضمن: الإعانة الأسرية، دعم مياه الشرب، معاش أساسي، معاش رفاه، منحة برامج الدعم المؤسسي، دعم سكني، دعم كبار السن والمعاقين في الأسرة، والتدريب المهني.

– دراسة (توفيق ٢٠١٤): عنيت الدراسة بدور أخصائي خدمة الجماعة في التأهيل الاجتماعي لأمهات الأطفال المرضي بأمراض مزمنة والمشكلات التي تواجهها، منتهية بتصور مقترح في التأهيل الاجتماعي، وخلصت الدراسة إلي أن الدور المهني يتمثل في التأهيل الاجتماعي، تنمية العلاقات الاجتماعية، تحمل مسئولية رعاية الأطفال المرضي، تحسين الوعي لديهن عن طبيعة الأمراض المرتبطة بالطفل، ومن أهم الصعوبات التي تواجهها الأم : المشكلات الاجتماعية والاقتصادية انخفاض دخل الأسرة خاصة ما يرتبط بتكاليف العلاج.

دراسة (Tsitsis, 2015) : استهدفت الدراسة مراجعة الأدبيات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية للأسر التي تقبع لبرامج الحماية الاجتماعية المكفولة للأمهات والأطفال والأسر الممتدة في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠١٣، أوصت الدراسة إلي: أهمية تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والصحي والنفسي، ضماناً لتوفير الحماية الاجتماعية وأن استمراريتها يتطلب توفير سبل الرعاية منذ تكوين الأسرة من خلال: تسجيل المواليد، الحماية من العنف، الحماية من الزواج المبكر، والمساواة.

دراسة (أصلان ٢٠١٨): استهدفت الدراسة تنمية تفكير أمهات الأطفال مضطربي النطق والكلام، وتحسين التقبل الإيجابي والمسئولية الاجتماعية لديهن، وفعالية نموذج حل المشكلة، توصلت الدراسة إلي وجود فروق إيجابية دالة بين القياسين القبلي والبعدي بما يدل علي تحسين التفكير الإيجابي لديهن باستخدام نموذج حل المشكلة.

دراسة (عبدالعزيز ٢٠١٩): عنيت الدراسة بالتعرف علي دور المشروعات الصغيرة في دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، انتهت الدراسة إلي أن أهم معوقات استفادتهن من المشروعات الصغيرة الداعمة لتحسين أوضاعهن تتمثل في: عدم كفاية الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع، والخوف من الفشل من وجهة نظر المبحوثات، وأن أفضل المشروعات التي تناسبهن هي مشروع الحرف والأشغال اليدوية، وأوصت الدراسة بالتصدي لمواجهة مشكلات المناطق الريفية والفقيرة بمشاركة كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية وخاصة المرأة الفقيرة، والتسويق لمنتجاتهن.

وقد تضمنت مسودة الاستراتيجية القومية لتمكين الأسرة للمجلس القومي للطفولة والأمومة بمشاركة اليونسيف ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مجموع من برامج الحماية الاجتماعية من أهمها ما يلي: (الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ١١)

- برنامج مناهضة العنف ضد الطفل:

يعمل على تفعيل الأحكام الواردة في قانون الطفل من خلال تدريب الكوادر العاملة في إنفاذ حقوق الطفل، فضلاً عن تحسين خدمات المنظمات الحكومية وغير الحكومية المقدمة إلى الأطفال المعرضين لل خطر ورفع مستوى الحماية المقدمة . ينفذ البرنامج من قبل المجلس القومي للطفولة والأمومة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- برنامج الحد من الفقر ودعم الحقوق القانونية للأطفال والنشء:

نفذه المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من المعونة الإيطالية ويهدف إلى ضمان الحق في الهوية كمدخل لممارسة كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتبر حيازة أوراق رسمية أهم طرق تمكين الأطفال و النشء. ويقوم المشروع برفع وعي الفئات المستهدفة بأهمية استخراج أوراق رسمية) مثل شهادات ميلاد، بطاقات تحقيق شخصية، الخ(، وتمك ينهم من الحصول عليها .يستهدف المشروع ٧ محافظات ذات احتياج مرتفع لهذا النوع من التدخلات.

٢. التجارب الدولية والبرامج القومية:

(٢- ١)التجارب الدولية: (Kamerman & Sheila 2006 pp 3- 5)

- تجارب دول أمريكا اللاتينية:

تقدم دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، المكسيك، وأورجواي) معالجات لحماية فئات وشرائح المجتمع خاصة الموجه للأسر الفقيرة تتمثل في الأتي:

- أجازات رعاية الطفل الرضيع ٣- ٤ أشهر مدفوعة الأجر بالنسبة للقطاعين الحكومي والخاص.
- معونات أسرية نقدية مشروطة للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن الحد الأدني للمعيشة حسب احتياجات أفرادها.
- نفقات مخصصة للتعليم ومستلزمات المدرسة تدفع للأم مباشرة من خلال بطاقة مصرفية إلكترونية.
- التحصين والكشف الطبي لأفراد الأسرة.

- تجارب دول أسيا:

يقوم نظام الحماية الاجتماعية في الصين علي الاستقطاعات والاشتراكات التي يدفعها العاملين ويساهم فيها أصحاب العمل وتأخذ شكل معاشات التقاعد، الرعاية الصحية، البطالة، إصابات العمل، ومستحقات الأمهات لرعاية الطفل.

أما الهند فأن غالبية السكان من الفقراء يشتغلون في الزراعة ل١١ فإن الضمان الوطني يوجه لسكان القري في شكل إعانات نقدية للفقراء من النساء، الأطفلا، المعاقين، التعليم، الرعاية الصحية، وتوزيع السلع الأساسية.

وتجد الحماية الاجتماعية في فيتنام نمطاً يقوم علي المركزية في توزيع خدمات الحماية الاجتماعية خاصة عند الكوارث، أما الخدمات الأخري كالأطفال الأيتام وكبار السن وتعليم رياض الأطفال فإنها تتشارك فيها الجهات الحكومية مع المنظمات غير الحكومية.

وتقوم برامج الحماية الاجتماعية في أوكرانيا وبيلاروسيا وأوزبكستان فإنها تقدم تبعاً للأولويات للفئات الأشد فقراً وتقدم في شكل خدمات ومنح تعليمية ورعاية صحية.

- تجارب دول إفريقيا.

تتباين دول إفريقيا بين مستوي متوسط ومنخفض في مصفوفة المستوي الاقتصادي، لذا فإن برامج الحماية الاجتماعية تتباين من حيش شمولها لفئات وشرائح المجتمع، إلا أن برامج الحماية الاجتماعية تجد الدعم الدولي في غالبيتها لضعف امكانيات حكومتها في تحمل مسئولية النفقات والمخصصات المكفولة لها، ومنها بعض الدول التي تنتهج الأولويات الفئات الأولي بالرعاية خاصة المهمشين من الأطفال، النساء، الأيتام، الأسر الفقيرة، كبار السن، والمعاقين.

وهناك بعض الدول التي تعاني من أنتشار الأمراض الوبائية ونقص المناعة وانعدام حد الكفاف الغذائي، فتلعب المنظمات الدولية دوراً بارزاً في توفير سبل الحماية المتمثلة في التغذية، والخدمات الطبية العاجلة.

ومن أبرز برامج الحماية الاجتماعية في جنوب إفريقيا، حيث تبنت الحكومة منذ عام ١٩٩٤ برنامجاً يحقق الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية يستهدف التركيز علي: تحسين الظروف المعيشية للشيوخ، حالات إصابات العمل، التأمين في حالات المرض والإصابة، البطالة، أطلق عليه أرضية نظام الحماية الاجتماعية The floor of the social protection system ، وتقدم الحماية الاجتماعية في شكل ضمانات إعاقة للأحد الوالدين في حالة الإصابة، رعاية الطفل، والإغاثة الاجتماعية عن طريق التحويلات النقدية المباشرة لفترة محدودة.(International labour organization, 2019)

- تجارب الدول الصناعية:

بالرغم من تفاوت الأوضاع الاقتصادية والظروف الاجتماعية بين الدول الصناعية وتلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونوعيتها، فإن الاستفادة منها أمر يمكن أن يدعم مستخلصات الحماية الاجتماعية الأسرية، ومن أهمها:

– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تتسم برامج الحماية الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا بالكفاية لفئات محددة في المجتمع نظراً لارتفاع مستوي الدخل والمعيشة فتوجه للمهاجرين، واللاجئين، دعم فاقدي العائل، أطفال الأب غير الحاضن.

كما تأخذ خدمات الحماية الاجتماعية شكلاً عقابياً مع حالات: إساءة معاملة الأطفال، عمل الأطفال، العنف، الإتجار بالأطفال، وتلعب المنظمات الدولية دوراً بارزاً في توفير المساعدات الاقتصادية والاجتماعية.

– تجربة دول أوربا شبه جزيرة البلقان: (Gassmann& Timar, 2018)

كشفت بعض الدراسات المعنية بالظروف الاجتماعية للأسر والأطفال والتي أجرتها منظمة الأمم المتحدة بدول البلقان تضمنت ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، اليونان، كوسوفا، مقدونيا (اليوغسلافية سابقاً)، الجبل الأسود، رومانيا، صربيا، وسلوفينيا أن الظروف السياسية التي تمر بها تلك الدول توثر في أوجه الرعاية الاجتماعية الأسرية وأحوال الأطفال المعيشية، كم أنها تؤثر في طبيعة الفئات المستهدفة بتلك الدول، فبرامج الحماية الاجتماعية تعتمد بشكل كبير علي التحويلات النقدية التي تخصص لها من قبل منظمة العمل الدولية للحماية من الفقر، وبالتالي فإن استنتاجات تجارب تقييم الحماية الاجتماعية وفقاً لنموذج المحاكاة Simulation Model القائم علي تلك الجهود تتسم بتحقيق معالجات قصيرة الأجل، وعليه فقد بدأت سياسات الحماية الاجتماعية تغير من منهجيتها عن طريق الاستثمار الصحي والتعليمي وتنمية رأس المال البشري لما يتصف من عوائد بعيدة المدي، لذا فإن المستخلص من تجارب الحماية الاجتماعية بتلك الدول يخلص إلي: معالجة الاستبعاد الاجتماعي عن طريق الحماية الاجتماعية Social exclusion can be addressed by social protection ، عدم التفرقة والتمييز، تعزيز أشكال الرعاية الوالدية للأسرة والأطفال خاصة المعرضين للخطر والأولي بالرعاية.

(٢-٢) تجربة مصر في الحماية الاجتماعية الأسرية.

تبنت الحكومة المصرية برنامج الحماية الاجتماعية للمواطن المصري، في ضوء الإتفاقات الدولية وأهداف التنمية المستدامة، وقد وجهت الإدارة السياسية للدولة استهداف محدودي الدخل، والفئات المهمشة والمستبعدة لتحسين أحوالهم المعيشية، وكفلت الأسرة المصرية ضمانات الحماية الاجتماعية، منتهجة ضمانات رسمية تتكفل بها الحكومة، وبروتوكولات شراكة بين أجهزتها ومنظمات المجتمع المدني، وقد تمثلت مستويات الحماية الاجتماعية الأسرية في ثلاث مستويات : المستوي الأول تمثل في مجلس الوزراء والوزارات ، المستوي الثاني تمثل في المجالس النوعية المنخصصة، المستوي الثالث تمثل في المشروعات والأنشطة المحلية النى تختص بها المنظمات التنموية والمؤسسات الخدمية، وذلك وفقاً للأتي:

مستوي الحماية الأول: أجهزة الدولة.

اهتم مجلس الوزراء بتوفير سبل الحماية الأسرية تنفيذاً لسياسة الدولة والخطة التنموية الرامية لتحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، منتهجاً التنسيق بين أجهزة الدولة لتحقيق الكتلة التأثيرية لبرنامج الحماية الاجتماعية، وسيتم تناولها وفقاً لما يلي:

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

شملت الوزارة الأسرة برعايتها وكفالة الحماية الاجتماعية من خلال التخصيص المالي والفني لخطة الدولة متبعة الآليات المتمثلة في الأتي: (وزارة التخطيط، ٢٠١٩)

- ميكنة ٤٦٦٦ مكتب صحة منتشرة بجميع محافظات الجمهورية.
- ربط ٦١ جهة حكومية من خلال منظومة تبادل البيانات الحكومية ومنصة تقديم الخدمات الحكومية والتي تضم ١٠٠ خدمة
- تخصيص استثمارات كلية "عامة، وخاصة" للخدمات الصحية بخطة التنمية المستدامة لعامها الثاني ٢٠١٩/٢٠٢٠
- استثمارات كلية مستهدفة لقطاع الزراعة بخطة عام ٢٠٢٠/١٩.
- الموافقة على إدراج مشروع "حياة كريمة" كمشروع فرعي تحت مشروع تدعيم الخطط التنموية بالمحافظات، وتعزيزه باستثمارات قدرها ٧٠٠ مليون جنيه فى ١٤٣ قرية من القرى الأكثر احتياجاً فى عدد ١١ محافظة للعام المالى ٢٠٢٠/١٩.

وزارة التضامن الاجتماعي:

تهدف وزارة التضامن الاجتماعى الى إنشاء شبكة أمان اجتماعى للمواطن من خلال دعم وحماية الأسر الفقيرة ورعاية محدودى الدخل ورفع مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الخدمات التى تقدم لهم بالإضافة الى تشجيع القطاع الأهلى ومشاركته فى تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع وتوفير المرونة اللازمة له للقيام بدوره .، وتشمل سياسات الوزارة ثلاث محاور أساسية:(وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠١٩)

(أ) الحماية تتمثل في الأتي:

١. تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي ويشمل الأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة والأيتام والعاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى الحماية التأمينية كجزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية.
٢. المساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن.
٣. الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص توليد دخل والتي تتطلب جهود إعداد وتأهيل الكوادر الشابة وتحفيز القطاع الأهلي والقطاع الخاص على دعم قطاع الأعمال والتوسع في عمل

مشروعات كثيفة العمالة ومشروعات زراعية وصناعية تزيد من حجم الطلب على مستوى الموارد البشرية وعلى مستوى الأسواق.

(ب) الرعاية تتمثل في الأتي:

١. هياكل محدثة لتقديم خدمات الرعاية الإجتماعية وفقا لادوار ومسئوليات واضحة ومحددة.
٢. نظام إدارة حالة مفعل يربط بين خدمات الرعاية الإجتماعية فيما بينها وكذلك خدمات الرعاية الإجتماعية وخدمات الوزارة ككل.
٣. كادر كافى ومؤهل من مقدمى الرعاية و الإداريين قادرين على تقديم خدمات الرعاية الإجتماعية طبقا لمعايير الجودة المعتمدة.
٤. برامج مطورة ومفعلة للوقاية من التفكك الأسرى.
٥. أطفال بدون رعاية أسرية يتمتعون برعاية داخل منظومة أسرية فى إطار إسراتيجية للا مؤسسية و شباب ممكن من المشاركة الفعالة فى القضايا الوطنية و مسنون ممكنون من الإنخراط و المشاركة فى المجتع ،والحد من الإلتحاق بدور المسنين.
٦. نظام جودة معتمد ومطبق بكل إدارات قطاع الرعاية الإجتماعية.
٧. عقد إسناد معدل ومفعل لضمان جودة وفاعلية خدمات الرعاية الإجتماعية المقدمة من خلال الشراكة مع الجمعيات الأهلية.
٨. نظام متابعة وتقييم مطور ومطبق فى جميع إدارات قطاع الرعاية الإجتماعية على مستوى الديوان العام و المديريات ونظام شكاوى.

(جـ) التنمية وتتمثل في الأتي:

١. رفع قدرات ومهارات العاملين في مجال التنمية و حتي يمكن اداء الخدمة بكفاءة عالية.
٢. توفير اعتمادات اضافية لمراكز التدريب و مشروعات التنمية من خلال مشاركات مع جهات متعددة.
٣. تحفيز الجمعيات و المؤسسات الاهلية و القطاع الخاص للقيام بالدور الاجتماعي و المساندة لتفعيل و زيادة الخدمات للمجتمع و الافراد.
٤. التوسع في عمليات الاقراض متناهي الصغر بغرض اقامة المشروعات لمواجهة ظاهرة البطالة.
٥. التشبيك مع الجهات الخارجية و الداخلية للاستفادة من التجارب و المعارف و المهارات التي تمتلكها هذه الجهات و اشراكها في برامج التنمية.
٦. ميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفية لتسهيل سبل التواصل والتسويق.

وزارة التنمية المحلية:

تنص المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة على أن الأسرة هي أساس المجتمع، وأن القانون ينظم وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، ومن هذا المنطلق تلتزم وزارة التنمية الاجتماعية بحماية الأسرة وحفظ تماسكها، حيث أفردت عددا من البرامج العلاجية والوقائية والإنمائية من أجل توفير مجموعة من الخدمات للأسر في ضوء التغيرات المعاصرة، فتم إنشاء دائرة الحماية الأسرية انطلاقا من القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٢٣٠) تقديراً لأهمية حماية الأسرة والحاجة إلى إيواء النساء والأطفال المعرضين للإساءة والعنف من خلال الأتي: (وزارة التنمية المحلية ٢٠١٩)

١. وضع خطط للحماية الأسرية وتعزيز الجهود بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٢. التعرف على المشكلات الأسرية المطروحة ووضع برامج تساعد على حلها ومعالجتها.
٣. المساهمة في وضع برامج تدريبية للمختصين العاملين مع الحالات المعرضة للإساءة..
٤. تلقي بلاغات الإساءة والتعامل معها بالشكل وفي الوقت المناسب.
٥. ودراستها للتحقق من مدى دقتها وصحتها ومن ثم وضع خطة علاجية للحالة.

وزارة الصحة والسكان:

تهدف وزارة الصحة والسكان تحقيق أهداف السياسة الصحية في مجال الرعاية الصحية وتطبيق برامج صحة الأسرة، التي تتبناها الوزارة كمدخل أساسي للإصلاح الصحي في مصر، وكنموذج لتكامل الخدمات الصحية الذس يضمن التغطية الشاملة لكل مواطن – خاصة الفقراء وغير القادرين– بخدمات صحية ذات جودة عالية، حيث تعتبر صحة الأسرة المستوي الأول للخدمات الصحية لنظام التأمين الصحي الشامل لجميع المصريين ويغطي كافة الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفائهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم، وتقدم الخدمات الأسرية بالوحدات الصحيةمن خلال: تنظيم الأسرة، التطعيمات الدورية، علاج الأمراض المزمنة، الإدمان، رعاية الأم والطفل، متابعة الحمل، والتثقيف الصحي.

هذا من خلال ميكنة البيانات (بطاقة الأسرة الذكية) في صرف الخدمات الحكومية الطبية المختصة بذلك والتنسيق مع وزارة التخطيط والإصلاح الإداري والضمان الاجتماعي والنداء الألي في مساعدة المريض عل معرفة الخدمات الطبية المكفولة له. (وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٩)

وزارة العدل:

أنشئت محكمة الأسرة والأحوال الشخصية فى عام ٢٠٠٤، وحدد القانون اختصاصها بالنظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية والتي تشمل، الطلاق والنفقة والأجور سواء بالنسبة للزوجة أو الأولاد أو الأقارب وكذلك حضانة الأطفال، وتختص محاكم الأسرة دون غيرها بنظر جميع مسائل الاحوال الشخصية التي ينعقد الاختصاص بها للمحاكم الجزئية والابتدائية طبقاً لأحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم "١" لسنة ٢٠٠٠، ويسري أمام محاكم الأسرة في

شأن صحف الدعاوي التي كانت تختص بها المحاكم الجزئية وفي شأن إعفاء دعاوي النفقات وما في حكمها، شاملة دعاوي الحبس لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الأحكام الصادرة بها أحكام المادة "٣" من القانون ذاته. واستثناء من أحكام الفقرة الأولي يختص رئيس محكمة الأسرة بإصدار شهادات الوفاة والوراثة. ويجوز له أن يحيلها إلي المحكمة عند قيام نزاع جدي في شأنها، وتؤلف محكمة الأسرة من ثلاثة قضاة يكون أحدهم علي الأقل بدرجة رئيس المحكمة الابتدائية ويعاون المحكمة في الدعاوي المنصوص عليها في المادة "١٠" من هذا القانون خبيران أحدهما من الاخصائيين الاجتماعيين والاخر من الاخصائيين النفسيين يكون أحدهما علي الأقل من النساء.

كما ينشأ بدائرة اختصاص كل محكمة جزئية مكتب أو أكثر لتسوية المنازعات الأسرية، يتبع وزارة العدل ويضم عددا كافياً من الاخصائيين القانونيين والاجتماعيين والنفسيين الذين يصدر بقواعد اختيارهم قرار من وزير العدل بعد التشاور مع الوزراء المعنيين، ويرأس كل مكتب أحد ذوي الخبرة من القانونيين وغيرهم من المتخصصين في شئون الأسرة، المقيدين في جدول خاص يعد لذلك في وزارة العدل. (وزارة العدل، ٢٠١٩)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:

تقوم وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية من خلال صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بدور فاعل في توفير سبل الحماية الاجتماعية الأسرية، فقد دعمت مشروع الإسكان الاجتماعي الذي يوفر وحدات سكنية لمحدودي الدخل بالمحافظات بتيسير السداد لفترة عشرين سنة وبمقدم ميسر، وبشروط تتضمن فترة السن بما لا يقل عن ٢١ ولا يزيد عن ٥٠ سنة، وقد اتسع مدي الإنتفاع لفئة محدوي الدخل والمقبلين علي الزواج من الشباب بجانب المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعد هذه الخدمات الإسكتنية أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية الأسرية التي تعالج مشكلات السكن العشوائي وتستهدف المعرضين للخطر من الأسر التي لا مأوي لهم أو المعرضين للاصلاح السكني العشوائي وتركهم سكناتهم، أو المعرضين لتركها لعدم القدرة علي دفع الإيجار السكني بنمط إستثماري مدعم. (وزارة الإسكان والمرافق، ٢٠١٩)

وزارة الثقافة:

ارتكزت أجندة الوزارة المعنية بالحماية الاجتماعية الأسرية إلي خطط عمل الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلي الرؤي العامة لبرنامج الحكومة الذي يتضمن بناء الإنسان وإعادة تشكيل الوعي وتطوير المجتمع إلي جانب ترسيخ الهوية الثقافيةوالحضارية وتعزيز قيم المواطنة، والحماية من أخطار التطرف والتطرف والتعصب.

وقد تضمنت منظومة الحماية الاجتماعية الأسرية في مجموعة من المحاور تمثلت في الأتي: (وزارة الثقافة، ٢٠١٩)

– تطوير المؤسسات الثقافية: احلال وتجديد بعض المنشأت الثقافية ورفع كفائتها الخدمية، إعادة تشغيل ٢١ مركزاً ثقافياً ومكتبات استهدفت الشباب والطفل.

– تعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع: المعارض والحرف اليدوبة ، ومحاربة الفكر المتطرف.

– العدالة الثقافية: برنامج الدمج الثقافي للمناطق الحدودية، القوافل الثقافية، دعم الحرف اليدوية.

– أنشطة ذوي الاحتياجات الخاصة: تنمية قدرات المعاقين، تنمية ورعاية الموهوبين والمبتكرين.

– دعم الصناعات الثقافية: دعم الحرف التراثية التي تسهم في تحسين دخل الأسرة والاقتصاد القومي.

وزارة التعليم العالي:

اهتمت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختصة بشئون الأسرة من خلال توقيع بروتوكول تعاون لتنفيذ أحد المكونات الرئيسية لمشروع حماية الأسرة المصرية "مودة"، المتعلق بتطبيق برنامج تدريبي إلزامي يتضمن مكونات اجتماعية، ودينية، وصحية، لرفع الوعي لدى الشباب المُقبل على الزواج، حول الأساسيات اللازمة لتكوين الأسرة وحمايتها والحفاظ عليها، وقام بالتوقيع كل من غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتنفيذاً لسياسة الدولة بالمشروعات الهادفة لحماية كيان الأسرة المصرية، مستهدفة الأتي: (مجلس الوزراء، ٢٠١٩)

- تدعيم الشباب المقبل على الزواج بالمعارف والخبرات اللازمة لتكوين الأسرة.
- تطوير آليات الدعم والإرشاد الأسري.
- خفض معدلات الطلاق خاصة بين حديثي الزواج.

وقد استهدفت تلك المشروعات التوعوية طلاب الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا والمتوسطة لاعتبارهم شريحة سكانية ولكونهم مقبلين علي الزواج ومنهم المتزوجين.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مذكرة تفاهم مع وزارة التضامن الاجتماعي، لتنفيذ برنامجي تكافل، وكرامة، وذلك في إطار اهتمام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتوفير فرص تعليمية متكافئة وعادلة لجميع الأطفال في سن المدرسة للحصول على تعليم عالي الجودة وإكسابهم مهارات التعليم المستمر ليصبحوا مواطنين فاعلين.

ويعد برنامج المشروطية «تكافل وكرامة» يقدم خدمات الدعم النقدي لـ"٣.٥" مليون أسرة مستفيدة في جميع محافظات الجمهورية، وأن الوزارة ستعد قائمة بأسماء أطفال أسر برنامج «تكافل» شاملة الأسماء والأرقام القومية اللازمة لتنفيذ عمليات ربط قواعد البيانات اللازمة للاستعلام عن قيد أو حضور وتغيب الأبناء بالمدارس، كما سيتم إنشاء تطبيق إلكتروني برمجي لتسجيل غياب الطلاب المستهدفين بالمشروع إلكترونيًا.

كما يعد هذا البرنامج أحد أهم برامج الحماية من قضايا إشكالية ترتبط بالأمية والتسرب من التعليم وما يترتب عنها من مخاطر زيادة معدلات عمالة الأطفال في سن التعليم، أطفال الشوارع، انحراف الأطفال،

البلطجة .. وغيرها، وترتبط هذه المشكلات بالكيان الأسري وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من حيث التأثير والتأثر.

وزارة الداخلية:

يعتبر الجهاز الشرطي في مصر أحد أهم الأجهزة القومية الداعمة لحماية الأسرة من الجريمة والعنف من خلال تطبيق حقوق الإنسان كحق في الحياة، حق التعبير والتنقل، عدم التعرض للتمييز، التمتع بالحقوق القانونية، عدم التدخل التعسفي في حياته الخاصة أو في شئون أسرته أو مسكنه بما لا يمس الكرامة الإنسانية. (مصطفي ٢٠١٨)

ويتعامل الجهاز الشرطي مع المشكلات الأسرية من هذا المنطلق ويختص في تنفيذ ذلك من خلال الإدارة العامة لرعاية الأحداث، الإدارة العامة لشئون الأفراد، الإدار العامة للتأمين والمعاشات، إدارات شرطة النجدة، وقطاع مصلحة الأحوال المدنية.

مستوي الحماية الثاني: المجالس القومية المتخصصة.

تتشارك المجالس النوعية المتخصصة في تحقيق الحماية الاجتماعية الأسرية بشكل أكثر تحديداً لكونها تتعامل مع الفئات المجتمعية النوعية كمشكلات الأمومة، الطفولة، الرعاية الصحية، المشكلات المدرسية، مشكلات الشباب، البطالة، عمالة الأطفال، وتتحدد مسئولياتها وفقاً للأتي:

المجلس القومي للمرأة: (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٩)

يمثل قانون الأسرة من أهم المتطلبات القانونية التي تكفل حماية الأسرة وأفرادها من براثن مشكلات الطلاق والانفصال، العنف الأسري، الزواج المبكر، التعدي والواجبات – الحقوق الزوجية المتبادلة، التعهد الأسري بالتربية، وسوء رعاية أفراد الأسرة، ويتبع المجلي الاختصاصات المتمثلة في الأتي:

- مواجهة ظاهرة الزواج المبكر دون السن القانوني.
- الحد من ظاهرة الزواج العرفي.
- تعويض المتعة.
- المرصد التشريعي الإلكتروني.
- استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
- استقرار الأسرة المصرية.

وقد كفل المجلس مجموعة من مشروعات حماية الأسرة والمرأة المتمثلة في الأتي:

- مشروع مناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA).
- فعاليات مؤتمر شرم الشيخ المعنية (مساهمة المرأة الإفريقية الفعالة في تحقيق السلام).
- حملة (١٦ يوم) لمناهضة العنف ضد المرأة بمراحل التعليم المختلفة بمحافظات الجمهورية.

- حملة (١٧ يوم) لتمكين المرأة الريفية من أجل تنمية مجتمعاتهن مستهدفة رفع الوعي العام وحشد الناس من أجل حصول المرأة علي حقها في التنمية والمساواة.
- نشر ثقافة التوعية البيئية والاستثمار البيئي والمشاركة في المشروعات الصغيرة (إعادة تدوير المخلفات، الزراعة بدون تربة، استخدام الطاقة الشمسية، الوقود الحيوي، إعادة استخدام كاوتش السيارات وبراميل الزيوت)
- معارض منتجات المرأة الريفية بمحافظات الجمهورية (منتجات يدوية، تراثية، زراعية)
- حماية حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بالأسرة.

هيئة اليونسيف بمصر. (اليونسيف، ٢٠١٩)

تهدف اليونسيف بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومي للسكان ووزارة الصحة إلي خلق بيئة أمنة وحامية للأطفال.

فتكفل الهيئة من خلال مكاتبها بالجمهورية من تعزيز نظم حماية الطفل والأسرة من خلال فرق عمل وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال والتوعية لتغيير سلوك الوالدين في التربية، بجانب الحملات الإعلامية للأبوية الإيجابية، وختان الإناث، والحماية من أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين في الأسرة.

المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين: (المجالس الحكومية، ٢٠١٩)

هو مجلس قومي حكومي مصري تحت اشراف مجلس الوزراء ومنشأ بقرار رئيس الوزراء رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠١١، يهدف المجلس إلى "توفير كافة أوجه الرعاية لأسر الشهداء والمصابين الذين سقطوا أثناء ثورة ٢٥ يناير والاحداث اللاحقة لها وهى موقعة الجمل وأحداث مجلس الوزراء وأحداث محمد محمود وأحداث ماسبيرو وذلك من أجل توفير الحرية والكرامة لكل المصريين. " ونكثلت اختصاصاته في:

- قاعدة بيانات لأسر الشهداء.
- توفير التأهيل الطبي اللازم للمصابين وصرف نفقات العلاج التي تحملها أسر الشهداء والمصابين من مالهم الخاص حتى تاريخ نشر هذاالقرار.
- دعم المصابين الذين خلفت الإصابة فيهم عجزا كليا أو جزئيا يمنعهم من العمل وفقا للتقارير الطبية من الجهات المختصة، والحصول على سكن ملائم حالة عدم وجود سكن آخر.
- عمل مشروعات صغيرة لأسر الشهداء والمصابين بالتعاون مع الجهات المختصة.

المجلس القومي لشؤون ذوي الاعاقة. (المجالس الحكومية ، ٢٠١٩)

هو مجلس قومي حكومي مصري، يختص بشؤون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وله صلاحيات الرقابة لأحوالهم والخدمات التي تقدم لهم من خلال المؤسسات المختصة وفقاً للأتي:

- صلاحيات الإشراف والرقابة على دور الوزارت في خدمة ذوى الإعاقة، والتنسيق بين الوزارت في أداء الخدمات لهم.

- الرقابة على المؤسسات والجمعيات التي تعمل بقضية الإعاقة، فضلا عن تنمية مهارتهم الفنية والإدارية للتعامل مع قضية الإعاقة وفقا للبروتوكولات الدولية.
- توفير كود الإتاحة الثقافية والمكانية للاعاقات السمعية البصرية والحركية والسمعية.
- تطبيق لغة الإشارة بجميع المؤسسات الحكومة وغير الحكومية.
- رفع نسبة تعيين ذوي الإعاقة من ٥% إلى ٧% في كل المؤسسات الحكومية، والتي يبلغ عدد موظفيها ٢٠ موظفا فيما فوق.
- العمل على تفعيل قانون كود الإتاحة الخاصة بوزارة الإسكان.
- إرسال التقارير الخاصة بالجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.
- التعامل والمسئولية الكاملة ملف ذوي الإعاقة محليا ودوليا.

مستوي الحماية الثالث: المؤسسات الخدمية ومنظمات المجتمع المدني.

تتشارك المؤسسات الخدمية والمنظمات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للأسرة من خلال مجموعة المشروعات والخدمات والأنشطة التنموية الداعمة لفئات الاستهداف من الفقراء، والمهمشين، والفئات الأولي بالرعاية الاجتماعية.

وعلي الرغم من عدم التزامها بالتعاقد الرسمي الذي تلتزم به تجاه الأجهزة المعنية بالحماية الاجتماعية، إلا أن تلك الجهود تمثل غطاء لبرامج الحماية الاجتماعية للفاقد الفئوي لمن لا يتمتع بأحقية الدعم والحماية الاجتماعية خاصة الأسرية.

(٣) المشروعات التنموية.

شارك الباحث ببعض المشروعات التنموية التي تبنتها جامعة بني سويف، وقد عنيت كلية الخدمة الاجتماعية التنموية بتنفيذها بناءً علي خطة نشاط الكلية، وقد تكاتفت جهود إدارة الكلية ورؤساء الأقسام العلمية واللجان الفنية والإدارية وطلاب الكلية في تنفيذها.

وقد حدد المجال الجغرافي في مراكز وقري المحافظة، مستهدفة الفئات السكانية والأسر لتحسين مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والتوعوية، وقد تختص الباحث المشروعات والأنشطة التي تشاركت فيها أجهزة الدولة والهيئات ومنظمات المجتمع المدني، وتمثلت في جدول المشروعات والأنشطة التنموية المرتبط بالحماية الاجتماعية للأسرة وفقاً للأتي:

م	المشروع	المستهدفين	العائد	الفترة الزمنية
١	التمكين الاقتصادي لسكان قرية إبشنا(بني سويف)	سكان القرية (ربات البيوت)	مشاركة السيدات في التصنيع الغذائي والداجني.	عامين

٢	عزبة سيد عبدالقادر (محافظة بني سويف)	سكان القرية (الفتيات – الشباب)	تملك أدوات إنتاج (منسوجات – مصنوعات جلدية)	اسبوعين
٣	قافلة تنموية شاملة لسكان قرية إيشنا (بني سويف)	سكان القرية (ربات البيوت)	التوعية ببرامج تنظيم الأسرة والخدمات الصحية)	اسبوع
٤	بروتوكول تعاون مع مؤسسة الليونز العالمية.(منطقة ٣٥٢)	أسر مركز بني سويف والقري التابعة.	وصلات مياه للمناز، محو الأمية، والتوعية بالفيروسي سي.	٦ أشهر
٥	ندوات توعوية (السلوكيات الصحية السليمة للأسرة بالمجتمع السويفي)	ربات البيوت– الرائدات الريفيات.	تحسين مستوي الوعي بالأمراض الوبائية. الكشف علي ٥٠ سيدة.	اسبوع
٦	بروتوكول تعاون بين الجامعة والهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار	سكان قري بني سويف، بمشاركة طلاب الكلية.	محو أمية سكان القري(الأسر والجيران)	سنتان ومستمر حتي الآن
٧	قافلة تنموية شاملة	تلاميذ المدارس وأولياء الأمور بقرية أبويط.	تحسين مستوي الوعي بالسلوكيات الصحية السليمة.	أسبوع
٨	قافلة تنموية شاملة	سكان قرية أشمنت – بمحافظة بني سويف	تحسين مستوي الوعي بقيمة الانتاج وزيادة دخل الأسرة	يوم
٩	حملة تبرعات عينية	قرية الميمون – مدرسة الشعب، عمر بن عبدالعزيز– محافظة بني سويف	استفادة ٢٥ أسرة من التبرعات (شنطة رمضانية) ٥٠ أسر تلاميذ (ملابس)	اسبوع
١٠	ندوات توعوية	تلاميذ مدرسة كوم أبو راضي الإعدادية– المترددات بالوحدة الصحية بقرية أبويط	تحسين الوعي البيئي والتخلص الأمن من الفضلات	اسبوعان
١١	قافلة تنموية شاملة	أسر قرية أشمنت.	تحسين وعي أرباب أسر وشباب بقيمة الإنتاج وتحسين الدخل الأسري.	يوم
١١	ندوة المشكلة السكانية	شباب الجامعة المقبلين علي الزواج.	زيادة مستوي الوعي بأبعاد المشكلة السكانية، ومتطلبات الحياة الزوجية.	يوم

١٢	قافلة تنموية شاملة	سكان وأسر قرية صفط الخرسا– مركز الفشن.	تقدير احتياجات سكان وأسر القرية من الاحتياجات المعيشية.	يوم
١٣	ندوة مواقع التواصل وتأثيرها علي الأسرة	مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي.	زيادة مستوي الوعي بالمشكلات الأسرية المرتبطة بالتماسك والتفاعل الأسري.	يوم
١٤	قافلة تنموية شاملة	سكان وأسر قرية بني سليمان.	دعم عيني لـ ٦٠ أسرة من سكان القرية، الكشف الطبي المبكر، والتوعية	يوم

سابعاً: مستخلصات الدراسة.

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

١. اتساع برامج الحماية الاجتماعية والمشروعات والأنشطة التنموية لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي الارشادي بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التثقيفية وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني، وهذا يتطلب آليات تنفيذية تتمثل في الأتي:

١– ١ التنسيق بين مستويات التأثير المجتمعي التنموي المتمثلة في:

١–١–١ مستوي التخطيط القومي (Macro) : التنسيق بين أجهزة الدولة علي مستوي محافظات الجمهورية والوزارات المختصة : الضمان الاجتماعي، الصحة، التربية والتعليم، والتعليم العالي.

١–١–٢ مستوي الأقاليم (Miso) : التنسيق بين المديريات الخدمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي المعنية بالأسرة.

١–١–٣ مستوي الوحدة الأسرية (Micro): التعامل المباشر مع الأسرة من خلال الخدمات الداعمة لتحسين المستوي المعيشي، الأرشاد والتوجيه الأسري، وحل النزاعات الأسرية.

١– ٢ تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية للخدمات الأسرية تتسم بالترابط بين الأجهزة القومية الداعمة للأسرة ومنظمات المجتمع المدني والوحدات الأسرية تتصف بالتحديث لبياناتها تمتد إلي الوحدات الأسرية واحتياجاتها من متطلبات الخدمات التي تتلقاها.

٢. أولويات الاستهداف لخدمات الحماية الاجتماعية:

اجمعت الدراسات والتجارب المعنية بالحماية الاجتماعية الأسرية علي تباين الأوضاع الاجتماعية للأسر وفقاً للأبعاد الجغرافية، حجم الأسر، المستوي المعيشي، نوعية المشكلات الأسرية، الامكانيات الحكومية والأهلية، وموارد وقدرات أفراد الأسرة، والخدمات المست\امة المقدمة لكل أسرة، وعليه فإن الأولوية الخدمية تتطلب المعايير التالية:

١- ١ الأسر التي تسكن بالقري والنجوع.

٢-٢ الأسر ذات الكثافة العددية وذات الموارد المادية المعدمة والمحدودة.

٢-٣ الأسر فاقدة العائل (الأب) ، الأسر التي تعولها المرأة أو الأقارب.

٢-٤ الأسر الإشكالية (الطلاق، الانفصال، حالات الإدمان، المعاق أحد أفرادها، عمالة الأطفال..)

٣. الدور الإرشادي التوعوي:

يتطلب تحسين الوعي للأسرة برامج وأنشطة توعوية لفئات المجتمع باختلاف أعمارهم وأوضاعهم الأسرية ومستويات التعليم المختلفة ومسئولياتهم الأسرية بشكل عام، وتتطلب حملات التوعية الآليات المتمثلة في الأتي:

٣- ١ تكامل البرنامج التوعوي الطبي، الديني، الاجتماعي، مما يتطلب تنسيق حملات التوعية بين وحدات الارشاد الأسري بالمراكز الصحية، دار الافتاء، وحدات الارشاد النفسي والاجتماعي الأسري بجمعيات تنمية المجتمع وما يماثلها ومع المؤسسات التعليمية ما قبل الجامعية والجامعية.

٣- ٢ وعليه فإن الفئات المستهدفة والأكثر تأثراً تتمثل في الأتي:

٣-٢-١ تلاميذ المدارس ما قبل الجامعي (مع مراعاة نوعية المعلومات والموضوعات محل المناقشة والمرحلة التعليمية) بالتركيز علي طاعة الوالدين وحقوق الأخوة والمساواة.

٣-٢-٢ طلاب الجامعة والشباب بالتركيز علي قيمة الحياة الأسرية ومستلزمات بناء الأسرة ومقوماتها والمعلومات الطبية والصحية.

٣-٢-٣ المقبلين علي الزواج بالتركيز علي متطلبات الحياة الزوجية والواجبات والحقوق.

٣-٢-٤ الأمهات ربات البيوت، والعاملات بالتركيز علي حقوق الأسرة، رعاية الأطفال الصحية ومتطلبات التغذية السليمة لأفراد الأسرة.

٤. الدور الداعم والرقابي لمراكز ووحدات الحماية الاجتماعية الأسرية، حيث أن غالبيتها خاصة الموجودة في المناطق الريفية والقري والنجوع تحتاج إلي الدعم الفني والخدمات الطبية.

٥. استمرار الحكومة في تنفيذ برامج الدعم والضمان الاجتماعي المقدمة للفقراء والتي تستهدف تحسين مستوي المعيشة والمتمثلة في:

٥-١ تكافل وكرامة. (بطاقة التموين)

٥-٢ الدعم الغذائي للقوات المسلحة. (السيارات المتنقلة).

٥-٣ استمرار جهود الحكومة في تطبيق التأمين الصحي الشامل.

٥- ٤ حملات العلاج المجاني(مشروع الـ ١٠٠ مليون صحة، الكشف المبكر لسرطان الثدي).

٥-٥ الزيادة في الاستحقاقات الخاصة بالمعاشات بما يتناسب مع الزيادة في قيمة السلع الأساسية والأدوية.

٦- المبادرات المعنية بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للأسر الفقيرة (وزارة التضامن الاجتماعي) والتي تتناسب مع امكانياتهم وقدراتهم وممتلكاتهم مع تحديد مدي الدعم وفقاً لاحتياجاتهم ، ومد الأسرة وأفرادها بالأتي:

٦-١ أدوات ومستلزمات الإنتاج، مع مراعاة السداد الميسر.

٦-٢ التدريب المهني والحرفي للصناعات ومواد الإنتاج. (مبادرة مستقبلنا في أيدينا)

٦-٣ مساعدة الأسر علي التسويق والمنافسة السوقية.

وتتمثل المشروعات في الأتي:

٦-٣-١ مشروع الأسر المنتجة.

٦-٣- ٢ تربية الماشية والدواجن.

٦-٣- ٣ المنسوجات والمشغولات اليدوية.

٦-٣-٤ التعليب للمواد الغذائية.

٧. تعميم تجربة القوافل التنموية الشاملة للقري والنجوع تستهدف الأسر الفقيرة بالتكاتف بين الجامعات ومديريات التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة ومراعاة تكامل الخدمات المقدمة لهم، كالكشف الطبي، الأدوية المجانية والمدعمة، التبرعات العينية، والتوعية التثقيفية

٨. مرصد الحماية الاجتماعية الأسرية والخط الساخن الذي يتولي تسجيل الحالات الإشكالية للأسر وتوجيهها لمراكز الخدمات ووحدات الدعم الأسري.

٩. الدعم والتمويل الحكومي بمشاركة منظمات المجتمع المدني لمراكز الصحة ووحدات خدمات الأسرة خاصة المستلزمات الطبية (مبادرة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية).

١٠. ربط برامج الحماية الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيق ذلك الآليات التالية:

١٠- ١ تحديد مؤشرات رقمية محددة زمنياً يحددها الجهاز التخطيطي والمتابعة التابع لجهاز الدولة (مجلس رئيس الوزراء) يتطلب الأتي: قاعدة بيانات ترتبط بشبكة الدولة بشكل مركزي يمكن التواصل المباشر بين مركز المعلومات و قواعد البيانات بالنسبة للمؤسسات الخدمية وربطها بالمستويات الإدارية الأعلي (الإدارة- المديرية- الوزارة – المجالس القومية المتخصصة) وعلي المستوي الأفقي (المؤسسات القاعدية- منظمات المجتمع المدني) من الآليات التي تحقق الرشادة التخطيطية في ضبط تناسب الموارد المكفولة والاحتياجات الواقعية للأسر الفقيرة باختلاف طبيعة أوضاعهم الإشكالية،

١٠ -٢ يمثل الدور الرقابي المختص بها الأجهزة الحكومية مطلباً أساسياً في ضبط الأداء الإداري لتوزيع المخصصات المادية (المالية – العينية) للأسر الفقيرة، وعليه فإن التحول الرقمي وميكنة الخدمات أحد أهم آليات ضمان حصول المستحقين علي أشكال الدعم والحماية الاجتماعية، ومدي تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.

١١. تطبيق مصفوفة أولويات الخدمات والفئات المستحقة الأولي بالرعاية التي تتطلب الآليات المتمثلة في الأتي:

– مصفوفة الخدمات : تحدد الموارد المكفولة والمخصصة (المادية) بخطة الدولة لحماية الأسرة اجتماعياً، وتقدير كفايتها لتغطية حد الأمان الخدمي.

– مصفوفة الاحتياجات : استهداف الأسر الأكثر فقراً الأولي بالرعاية بشكل مباشر بكل محافظة مع مراعاة القري والنجوع والعشوائيات والبدو والمجتمعات العمرانية الجديدة، ويمكن تنميط مستويات للاحتياجات وفقاً للأتي:

الحاجات الأساسية (المأكل ، المشرب، المسكن)

الاحتياجات الضرورية (الرعاية الصحية ، الخدمات التعليمية،الخدمات الأسرية)

الاحتياجات المعيشية (الخدمات التوعوية، الخدمات البيئية، الخدمات الوقائية)

١٢. الاسترشاد باستراتيجية تنمية القدرات الأسرية (الامكانيات الأسرية المادية – الطاقات البشرية المعطلة)، واعتبارها أحد معايير ترتيب مصفوفة الخدمات الأسرية.

المراجع.

إبراهيم. ميادة الشوادفي (٢٠١٤): دور جمعيات تنمية المجتمع المحلي في تنمية الأسرة الريفية في بعض قري مركز كفر الشيخ، (القاهرة، دار المنظومة، رسالة دكتوراة – منشورة).

أصلان. فاتن فوزي أحمد جادو (٢٠١٨): فعالية نموذج حل المشكلة في تنمية التفكير الإيجاب لأمهات الأطفال مضطربي النطق والكلام، (القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد ٤٥، رقم ١.

الأمم المتحدة (٢٠١٠) : اتفاقية حقوق الإنسان – التقارير الأولية للدول الأطراف – مصر، (القاهرة، مركز المعلومات).

بركات. وجدي محمد (٢٠٠٨): إستراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الأطفال في عصر العولمة، (البحرين، مجلة الطفولة، بحث منشور، ع ٩).

توفيق. سحر عبدالمنعم محمد (٢٠١٤): دور أخصائي خدمة الجماعة في التأهيل الاجتماعي لأمهات الأطفال المررضي بأمراض مزمنة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير).

توفيق. سحر عبدالمنعم محمد (٢٠١٤): دور أخصائي خدمة الجماعة في التأهيل الاجتماعي لأمهات الأطفال المررضي بأمراض مزمنة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨): التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، (جمهورية مصر العربية).

حبيب. ألبرت سيف (٢٠٠٧): دور الدولة لمواجهة الفقر من خلال مظلة التأمين الاجتماعي، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر السادس، الجزء ٣).

خضر. منار عبدالرحمن محمد، عبدالعاطي. حنان سامي محمد (٢٠٠٩): المناخ الأسري وعلاقته بدوافع الزواج العرفي لدي الشباب الجامعي، (القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، ١٠– ١١ مارس).

خليل. فاطمة سيد، عبدالرحمن. فاطمة (٢٠٠٩): دراسة مقارنة لتغير نمط الإنفاق في مصر، (القاهرة ، مجلة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

خير الله. حسن محمد (بدون): العلوم السلوكية– المبادئ والتطبيق، (القاهرة، مكتبة عين شمس).

رئاسة مجلس الوزراء(٢٠١٩): برنامج عمل الحكومة المصرية – مصر تنطلق، (القاهرة، مركز المعلومات).

السكري. أحمد شفيق (٢٠٠٠): قاموس الخمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية).

الشوبكي. نايفة، حمدي. نزيه (٢٠٠٨): فاعلية برنامج لتدريب الوالدين علي مهارات الاتصال في خفض الضغوط النفسية وتحسين مستوي التكيف لدي الآباء وأبنائهم، الأردن، مجلة البصائر، مجلد ١٢، ع١).

الطايفي. عبده كامل (٢٠٠٩): أساليب المروجين في إقناع الشباب بتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي ودور مقترح لطريقة خدمة الفرد للوقاية منها، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، ١٠– ١١ مارس).

عارف. محمد (١٩٨١): المجتمع بنظرة وظيفية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الكتاب الأول).

عبدالرحيم. محمد أحمد محمود (٢٠٠٧) : تخطيط خدمات التأمين الصحي لأطفال الأسر الفقيرة، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر السادس، الجزء ٣).

عبدالعزيز. رمضان أحمد عبدالمطلب (٢٠١٩): المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، (القاهرة ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد ٤٦، رقم ٧.

عبدالله. خالد عبدالفتاح (٢٠٠٧): مؤشرات تخطيطية لتفعيل إستفادة الأسر الفقيرة من خدمات الرعاية الاجتماعية، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر السادس، الجزء ٣).

العشري. عبده (٢٠١٨): سياسات الحماية الاجتماعية– في ضوء الوثائق الدولية، في:

عياد. مها السيد (٢٠٠٩): السلوك الإيجابي واستخدام وسائل تنظيم الأسرة للنساء صغيرات السن، (القاهرة ، مجلة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

الفوال. صلاح مصطفي (١٩٨٢): معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر، (القاهرة، دار الفكر العربي، الكتاب الثالث).

قانون الجمعيات الأهلية ٢٠١٧ : المادة ١٤.

القمش. مصطفي نوري، الجوالده. فؤاد عيد (٢٠١٤): التدخل المبكر – الأطفال المعرضون للخطر، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع).

قنديل. سميرة أحمد، وآخرون (٢٠١١): علاقة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنمط الاسنهلاكي والحالة المعيشية لعينة من الأسر في مدينة دمياط، (المنصورة، جامعة المنصورة، مجلة بحوث التربية النوعية، ع ٢٢).

المجالس الحكومية المصرية (٢٠١٩): المجلس القومي لشؤون ذوي الإعاقة، في:

المجالس الحكومية المصرية (٢٠١٩): مجلس حماية أسر الشهداء، في:

مجلة التأمين الصحي (٢٠٠٠): التشريعات المنظمة للتأمينات الصحية في مصر، (القاهرة ، الجمعية العلمية للتأمينات الصحي الاجتماعي ، العدد ٥٠).

المجلس القومي الوطني (٢٠١٤): التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية. في:

المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧): الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، (القاهرة، ط ١)

المجلس القومي للمرأة (٢٠١٩): مشروع قانون الأسرة، (جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات) في: https://ncw.gov.eg/ar/

مجلس الوزراء (٢٠١٩): بروتوكول مشروع مودة، (جمهورية مصر العربية، العيئة العامة للاستعلام). في: http://www.sis.gov.eg/Story/182716.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٩): نحو منهاج عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري، (الأردن، عمان ، المؤتمر العربي الثاني، ١٦-١٧).

مجمع اللغة العربية (١٩٩٠): المعجم الوجيز، (جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية).

مصطفي. أيمن سيد (٢٠١٨): الشرطة وحقوق الإنسان – دراسة تحليلية تأصيلية لآليات حماية حقوق الإنسان في مصر دولياً وإقليمياً ودستورياً ودور الشرطة في حمايته، (القاهرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية) في: https://journals.nauss.edu.

المعيوف. هبا بنت عبدالرحمن (٢٠١٣) : دور الخدمة الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة للمرأة المعيلة في المجتمع السعودي، (السعودية، دار المنظومة).

المنصور. أيوب بن أحمد (٢٠١١) : برنامج مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لتفعيل الرعاية الأسرية في جمعيات رعاية الأيتام، (المملكة العربية السعودية، إنسان بحث منشور – المؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام ، ٢٦– ٢٨ أبريل.

نشرة التنمية الاجتماعية (٢٠١٤): الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، (القاهرة، الأمم المتحدة، المجلد ٥، العدد ٢)

نوفل. زيزين مصطفي عبده (٢٠٠٧): المشكلات الاجتماعية لأسر فقراء الصيادين ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر السادس، الجزء ٣).

هيبة. أحمد كمال، شوشة. محمد فخري (٢٠٠٧): تجارب دولية في أنظمة الدعم المختلفة، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي السادس، الجزء ٣).

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (٢٠١٩): الإسكان الاجتماعي، (جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات). في: http://sis.gov.eg/Story/196039/

وزارة التخطيط (٢٠١٩): بناء وتنمية القدرات – حصاد عام ٢٠١٩، ((جمهورية مصر العربية، العيئة العامة للاستعلام). في: http://www.sis.gov.eg/

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٩) : مذكرة تفاهم وزارة التضامن والتربية والتعليم، (جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات) في: https://www.google.com/search?

وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٩): أهداف الوزارة ودورها في خدمة المجتمع المصري، (جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات). في: https://www.moss.gov.eg/ar-egp

وزارة التنمية المحلية (٢٠١٩): دائرة الحماية الأسرية، (جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات) في : https://www.mosd.gov.om/index.

وزارة الثقافة (٢٠١٩): انجازات الثقافة المصرية ٢٠١٩، (جمهورية مصر العربية، المركز الاعلامي). في: http://www.moc.gov.eg.

وزارة الصحة والسكان (٢٠١٩): مستويات القطاع والإدارة التابعة، (جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات. في: http://www.mohp.gov.eg/SectorServices.aspx?

وزارة العدل (٢٠١٩): محكمة الأسرة، (جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات). في:

يوسف. عبد العزيز حسين محمد (٢٠٠٧): التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الأسر الفقيرة بوسائل تحسين مستوي معيشتها في الريف المصري، (القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي السادس، الجزء ٣).

اليونسيف (٢٠١٩) : حماية الطفل، (القاهرة، مكتب اليونسيف) في:

References.

Arcos. Estela, et.al (2014): Social Protection System in Vulnerable Family, (Rev Saude Publica, v.48(3)in:

Garcia. A Bonilla and Gruat. J V (2003): Social Protection,(International Labour Office, version 1.0)

Gassmann. Franziska and Timar .Eszter (2018): Social Protection for Children in the Balkans, (United Nations University, ISBN 978-92-808-5010-9).

Getrude. Gwenzi(2019): Preserving the family with child social protection in Zimbabwe, https://www.unicef.org/zimbabwe/ZIm_Situation.

http://hrstudies.sis.gov.eg/media/1065.

http://www.sis.gov.eg/section/110/117.

https://ncw.gov.eg/ar/

https://ncw.gov.eg/ar/

https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4203072.

https://www.unicef.org.

https://www.unicef.org/french/files/Social_Protection_for_Children_and_their_Families_-_A_Global_Overview.

International labour organization (2019): Social protectional floor in south Africa, (ILO) in: https://www.social-protection.org.

International Social Security Association (2018): Social justice,

Social protection and social security, in: https://www.issa.int/en/-/social-justice-social-protection-and-social-security.

Kamerman. Sheila B and Gabel. Shirley Gatenio (2006): Social Protection for Children and their Families, (UNICEF, the Graduate Program in International Affairs, October 30th and 31. In: https://www.unicef.org/

Kamerman. Sheila B and Gabel. Shirley Gatenio (2006): Social Protection for Children and their Families, (UNICEF, the Graduate Program in International Affairs, October 30th and 31. In:

Liou. He-chiun (2014): Child Poverty and Social Exclusion in Taiwan: An Empirical Study of Taichung City, (Taiwan, Asia University, Department of Social Work).

Magdalena. Sepúlveda and Carly. Nyst (2012): The Human Rights Approach to Social Protection, Ministry for Foreign Affairs of Finland

Overseas Development Institute (2001): Social Protection Concepts and Approaches, (UK, Andy Norton Tim Conway Mick Foster Centre for Aid and Public Expenditure, Working Paper-143).

SOFA (2015): social protection includes three types of programmes in: http://www.fao.org/social-protection/overview/whatissp/en/

The United Nations report (2018): Social protection and social progress, in: https://www.un.org/development/desa/dspd/wp.

Tsitsis. Nikolaos (2015): Social Aspects of Family Protection, Health Science Journal.in: http://www.hsj.gr/medicine.

UNICEF (2018): Supported Nutritional Improvements through Cash and Health Education (NICHE) pilot programme in: https://www.unicef.org/social-policy/social-protection.

World Social Protection Report (2019): Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals 2017- 2019, (Switzerland, ILO, Labour Office).

www.sys.gov.egy